

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic Of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عباس لغرور - خنشلة

Abbas Laghrour University – Khenchela

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير

تخصص: علوم التسيير

تحت عنوان:

انعكاسات التنمية المحلية على التنمية المستدامة في البلدان النامية
دراسة حالة الجزائر

إشراف الأستاذ:

- د. بلجبل محمد خالد

من إعداد الطالبين:

- عرعيش عز الدين

- عنصل مراد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
- /1 دواق سميرة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة عباس لغرور - خنشلة	رئيسا
- /1 بلجبل محمد خالد	أستاذ مساعد "أ"	جامعة عباس لغرور - خنشلة	مشرفا
- /1 بومعروف جعفر	أستاذ مساعد "ب"	جامعة عباس لغرور - خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023 - 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

احمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الصادق الأمين وعلى صحابته

الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم

والبصيرة ، ويشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الخاص إلى

كل من مد لي يد العون المساعدة وساهم في تذليل ما واجهتني من صعوبات

واخص بالذكر الاستاذ (...) الذي اشرف على الرسالة الذي لم يبخل

علينا بتوجيهاته وإرشاداته طوال فترة انجاز هذه الرسالة.

وأیضا الشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الذين مدو لنا يد المساعدة

وصل الله على محمد النبي الأمي وعلى اله وصحبه وسلم .

إهداء

الى فيض الأمان ومصر العطاء إلى الرمز الذي يجسد الكفاح والخلود أُمي الغالية ...

الى نبع الحنان الذي علمني أن الحياة أمل وعمل، إلى القلب الكبير

وصاحب الوجه النظير ، أبي الحنون رحمه الله .

إلى من ترعرعت بينهم إخواني الأعزاء وأخواتي العزيزات وإلى أروع

أصدقائي وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

مراد

إلى من لا يضاهيها احد في الكون

إلى من أمرنا الله ببرها أُمي الغالية خفضمها الله

إلى من فارقنا في الدنيا ولا زال خالدا في الفؤاد أبي الغالي رحمه الله

الى من تأنس لها الروح و تطيب معها الأيام . إلى شريكة الحياة زوجتي و رفيقة دربي

إلى هديتي من الله في الحياة ابنتي ميسم و ابني سعد أيان

وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

عزالدين

الفهرس

الفهرس

فهرس المحتويات :

رقم الصفحة	العنوان
5-1	مقدمة عامة
6	تمهيد
7	الفصل الاول: التأصيل النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة
7	المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة
9	المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية المستدامة
14	المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة
16	المطلب الثالث مبادئ التنمية المستدامة
17	المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة
19	المطلب الأول: البعد البيئي
21	المطلب الثاني: البعد الاجتماعي والسياسي
22	المطلب الثالث: البعد الإقتصادي
23	المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة
29	المطلب الأول: المؤشرات البيئية
30	المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية
31	المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية
32	خلاصة الفصل
32	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية
33	تمهيد
34	المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية
34	المطلب الأول مفهوم وأهداف التنمية المحلية
44	المطلب الثاني: خصائص وأهمية التنمية المحلية
45	المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية
49	المبحث الثاني: مبادئ وركائز التنمية المحلية
49	المطلب الأول: مبادئ التنمية المحلية

الفهرس

50	المطلب الثاني: ركائز التنمية المحلية
53	المطلب الثالث: مقومات و أبعاد التنمية المحلية
60	المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية المحلية و مجالاتها و عراقيل تسييرها
60	المطلب الأول: نماذج التنمية المحلية
61	المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المحلية
62	المطلب الثالث: معوقات و عراقيل التنمية المحلية
67	خلاصة الفصل
68	الفصل الثالث: تأثير التنمية المحلية على التنمية المستدامة في الجزائر
69	تمهيد
70	المبحث الأول: الفاعلين في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر
70	المطلب الأول: الجماعات المحلية كفاعل محلي في التنمية
76	المطلب الثاني: القطاع الخاص كشريك محلي
80	المطلب الثالث: المجتمع المدني كفاعل في التنمية
81	المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي
81	المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
83	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)
84	المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 - 2014)
86	المبحث الثالث: نماذج مجسدة للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر
86	المطلب الأول: الإستثمار في الطاقات المتجددة
90	المطلب الثاني: نموذج تحرير النفايات
94	المطلب الثالث: تبني الجزائر لفكرة السندات الخضراء
98	خلاصة الفصل
99	خاتمة
103	قائمة المراجع و المصادر
111	ملخص

مقدمة عامة

مقدمة :

تعد الهيئات المحلية إحدى الركائز الأساسية للوصول إلى التنمية، كونها الأكثر قرباً وملامسة لاحتياجات المواطنين الحياتية، تقع عليها مسؤوليات وأعباء إدارية وخدمية رئيسية، تطال مختلف مجالات الحياة المجتمعية، لذا فإن دعم فعالية هذه الهيئات المحلية من شأنه أن يسهم في تعزيز الدور التنموي للدولة في خدمة المواطن والتنمية المحلية من خلال تثبيت المواطنين المحليين في أراضيهم، ودعم المشاريع المتاحة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم.

ومع تطور مفهوم ومجال التنمية خلال العقود الأخيرة، ظهر إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية التنمية البشرية التنمية الإنسانية، التنمية المستدامة وبرزت عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية القطرية (الوطنية)، والجهوية (الإقليمية)، والتنمية المحلية، هذه الأخيرة لم تطرح إلا مع بداية الثمانينيات، حيث توجهت التنمية إلى أن تكون داخلية ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع، وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان، فضلاً عن ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل استغلالاً أمثل الموارد الطبيعية والبشرية المحلية.

لقد ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات المحلية دون إهمال احتياجات الأجيال القادمة من منظور التنمية المستدامة .

إن تحقيق التنمية المستدامة المحلية ينطلق من توليف الجهود المحلية على الأقل على المستوى الولائي والبلدي لمختلف الفاعلين في المجتمع المدني من صناع القرار الاقتصادي والاجتماعي والمعلوماتي والبيئي والتربوي... الخ، من أجل توجيه الجهود لتجسيد مفهوم التنمية المحلية المستدامة واقعياً حيث يتمحور هدف هذه الجهود في ضمان ديمومة واستمرارية عملية التنمية ذاتها، وأن لا تكون العملية مرتبطة بوقت أو ظرف ما ، وأن تشمل جميع القطاعات وتمس المواطن المحلي. في الجزائر أخذ موضوع إصلاح الإدارة المحلية وتطوير البلديات وتحسين أوضاعها المالية، ورفع قدرتها المؤسسية أحد أهم الأولويات التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها للوصول إلى مستويات

التنمية المحلية المستدامة والمنشودة، لتصبح البلديات قادرة على تولي عملية التخطيط ووضع استراتيجيات تنمية خاصة بالمجتمع المحلي وتنفيذ المشاريع المنبثقة عنها.

لقد تم تبني هذا التوجه في الجزائر انطلاقا من مقارنة تفعيل دور الإدارة المحلية التي أصبحت المدخل الأساسي للتنمية المستدامة، ووسيلة عملية فعالة لإدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات العامة المحلية، وكذلك في السلوك الإداري والثقافة الإدارية.

وبناء على ما سبق وتماشيا مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية التي أقرتها الحكومة الجزائرية، جاء القانون البلدي وقانون الولاية ليحدد مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي وليواكب التحولات الدولية وتأثيراتها على وظائف الدولة ويتمشى مع التنمية المحلية المستدامة . وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

➤ ما مدى مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي يمكن تفكيكه إلى أسئلة فرعية.

- ما المقصود بالجماعات المحلية؟
- ما هي التنمية المحلية المستدامة؟
- ما هو دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر؟

❖ الفرضيات:

- الجماعات المحلية هي الوحدات اللامركزية للدولة لها الصفة الشرعية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري.
- التنمية المحلية هي عملية تشجيع كلا من القطاع العام و الخاص على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى و ازدهارا.
- تعتبر الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك وفق المؤشرات المتفق عليها.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: تتمثل في الرغبة الشخصية في التعرف على الموضوع في مختلف الجوانب والاطلاع على التنمية المستدامة على المستوى المحلي في الجزائر .

الأسباب الموضوعية: تكمن في معرفة واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ودور الأطراف الفاعلة في بلورة هذا الموضوع، وكذا السياسات والمخططات التي تخدم التنمية المحلية المستدامة، وكذلك الميول للتعرف على التحديات والمشكلات والإيمان بإمكانية الإصلاح في هذا المجال.

❖ **أهمية الدراسة:**

تتبع أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي تعاجله والمتعلق بدور الإدارة المحلية في الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، إذ تعد الولاية والبلدية النواة الرئيسية في التنمية المحلية، وهذا بحكم قربها من المواطن، فقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون المواطنين وتحسين مستوى وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، كما تمثل اقرب إدارات الدولة من تقديم المواطن والشريك الأوثق مع السلطة المركزية لتنفيذ السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية. تعد هذه الدراسة مساهمة متواضعة للفت أنظار المسؤولين والأعضاء المنتخبين في البلديات من أجل تقديم تصورات واستراتيجيات ومخططات بلدية فاعلة لتجاوز مشاكل الحاضر ورفع التحدي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة على مستوى البلدية والولاية.

❖ **أهداف الدراسة:**

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- تحديد الإطار القانوني والسياسي والاقتصادي للنظام المحلي ومؤسساته في الجزائر ودوره في تجسيد التنمية المحلية المستدامة.
 - الوقوف على مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة محليا.
 - تحليل السلوك الإداري والتنموي للفاعلين والمتدخلين في التنمية المحلية، وطبيعة العلاقات بين البلدية والسلطة المركزية.
 - استعراض مختلف عوائق ومتطلبات تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
 - إبراز التحديات والعراقيل التي تواجه الجماعات المحلية في أداء مهامها التنموية.
 - التقدم بتوصيات واقتراحات لتفعيل دور وحدات الإدارة المحلية في عملية التنمية المحلية المستدامة.

❖ **منهج البحث :**

للإجابة على إشكالية الموضوع اعتمدنا في دراستنا على منهجين، المنهج الوصفي والتحليلي - استخدمنا المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل البحث و أبعادها و مبادئها.

- المنهج التحليلي في تفسير الظاهرة ومعرفة المتغيرات المتحركة في حركية الظاهرة.
❖ تقسيمات الدراسة :

لقد قسمنا موضوع البحث إلى ثلاث فصول للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية حيث خصصنا الفصل الأول للإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة إلى ثلاث مباحث. أما الفصل الثاني فقسم أيضا إلى 3 مباحث، تناولنا فيها أيضا الإطار النظري للتنمية المحلية أما الفصل الثالث وهو الأمر نفسه قسمناه إلى ثلاث مباحث نذكر فيها انعكاسات الإدارة المحلية على التنمية المستدامة من حيث واقع التنمية المحلية في الجزائر و نماذج مجسدة عن التنمية المحلية المستدامة في الجزائر .

الفصل الأول

التأصيل النظري والمفاهيمي
للتنمية المستدامة

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة

لقد عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرتها وكانت الخطوة التالية اعتماد مفهوم التنمية المستدامة كالتزام من جانب كل الدول وقد جاء ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

وعرف قيمة الأرض والذي عقد في ريودي جانيرو من 3 إلى 11 يوليو 1992 ، اعتمد المؤتمر التنمية المستدامة كسياسة تلتزم بها كل الدول حتى لا يحدث أضرار بالبيئة أو بصحة الإنسان والاقتصاد نتيجة للأشغال الغير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية ، ويتم التوصل إلى ما يسمى بأجندة القرن 21¹

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا أو مبتكرا في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا بالنسبة لهذا المصطلح ، ولتطرق لتعريف هذا المصطلح ينبغي تحديد تعريف كل من مصطلح التنمية على حدا ومصطلح الاستدامة على حدا.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة و أهداف التنمية المستدامة

سنعرض في هذا المطلب تعريف التنمية المستدامة و أهم اهدافها و أهميتها
الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

تعريف التنمية : « عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها ».²

– أما معنى الاستدامة: هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة.³

– كما تعرف كذلك على أنها: استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها.⁴

¹ مصطفى كمال ، تأثير المناخ سيؤثر على امن وسلامة العالم كله ، مقالة العدد 170 اكتوبر 2007 ، ص 106

² خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2007 ، ص

19

³ خالد مصطفى قاسم ، نفس المرجع ، ص 19 ط

⁴ تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1987 ، ص 15

كذلك نجد الأمم المتحدة عرفت أنها من خلال تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية سنة 1987 بأنها : « تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضرون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم »

كما يعرفها الدكتور مصطفى قاسم : « أن التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ».

وجاء التعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتسلب عوامل الاستمرار والتواصل، وحسب قمة الأرض لعام 1992 بالبرازيل هي التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبدل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات القرن 21.¹

وهي كذلك عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر ، دون المساس بقرارات الأجيال القادمة من وجهة نظر علماء الاقتصاد بان مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد المجتمع ، هذه العلاقات تنشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع.²

من وجهة نظر علماء الاجتماع: حيث يركزون على الإنسان باعتباره جوهر التنمية وكذا العلاقة الاجتماعية ومحاربة الفقر والتوزيع العادل للموارد واتخاذ القرار بالنسبة للمشاركة الشعبية. من وجهة نظر علماء البيئة وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث واستغلال المياه وقطع الغابات وانجراف التربة .

من خلال التعاريف السابقة سنخلص بأنها كلها تشترك في الحاجات فكرة ان الموارد محدودة والنظر إلى العالم بنظرة كلية ونظام مرتبط والنظر إلى نوعية الحياة كنظام.) ومن خلال كل هذا يظهر لنا مكونات التنمية المستدامة.

- تنمية احتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة متطلبات الأجيال القادمة.

- حماية البيئة وعدم تلوثها.

- عدم استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.

- تحقيق التوافق والتوازن بين البيئة والسكان والطبيعة

¹ عبد الله خبابة ، رابح بوقرة ، الوقا ع «الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية ، التنمية المستدامة ، جامعة ، الإسكندرية ، 2009 ،

وعرفها كذلك مؤتمر ريودي جانيرو لسنة 1992 في المبدأ بين الثالث والرابع حسب المبدأ الثالث بأنها : « ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي والحاجيات التنموية البيئية للأجيال الحاضر والمستقبل ».

كما نقصد بالتنمية المستدامة أيضا لتحقيقها ينبغي أن تشمل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها.¹

وهي أيضا: هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.²

ومن خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية للحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة ، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة ، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة المورد غير المتجددة ، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة

المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة و خصائصها.

ينقسم هذا المطلب الى فرعين هما اهداف التنمية المستدامة في الفرع الأول و خصائصها في الفرع الثاني

الفرع الأول : أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف تسعى الى تحقيقها نلخصها في:³

أولا: زيادة الدخل الوطني

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول الى احداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها وانخفاض مستوى

¹ عبد الله خبابة ، رابح بوقرة، مرجع س ب « ، ص ، 323

² المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، 2011، ص 13

³ مراد ناصر التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل العدد 26، 2010، ص138

معيشة سكانها ، و الذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة .

الا أن زيادة الدخل تتوقف على امكانيات الدولة ، فكلما توفرت رؤوس الأموال وكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني

ثانيا: تحسين مستوى المعيشة

يعتبر تحسين مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة تحقيقها كما أن زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة الى تحسين مستوى المعيشة، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل. كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي الى تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني الى فئة معينة من الأفراد، و بالتالي عدم تحسين مستوى المعيشة، لذلك يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية و التحكم في معدلات المواليد وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني.

وعليه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وفي هذا السياق يجب العمل على اشباع الحاجات الأساسية للأفراد الحالية و المستقبلية وتحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص العمل وكذلك التعليم و العناية الصحية و الخدمات الاجتماعية و السكن بالإضافة الى احترام حقوق الأفراد و تمكينهم المشاركة في اتخاذ القرار

ثالثا: احترام البيئة الطبيعية

ان الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى الى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام ، فنظافة البيئة أساس حياة الانسان.

حماية البيئة تؤدي الى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان اطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل

تهدف التنمية المستدامة الى توعية السكان بالمشكلات و المخاطر البيئية التي تحدث فبالوعية تحدث تنمية بالمسؤولية اتجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على ايجاد حلول للإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج و مشاريع وسياسات التنمية المستدامة تنشئة بيئية.¹

رابعاً: ترشيد استخدام الموارد الطبيعية

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الانسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية و عدم إستنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجدها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة و لا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن إمتصاصها إن للدولة دور هام في ما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية و تحقيق التوازن البيئي و تبني سياسة بيئية ملزمة لجميع أفراد المجتمع، في هذا المجال يجب توفر الشروط التالية:²

- أن تكون السياسة البيئية ملزمة للمجتمع بقانون مع وجود عقوبات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة.

- التعليم و الإعلام البيئي حيث أن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل، و عن طريق الإعلام بأهمية البيئة و الأضرار المترتبة عن الإساءة إليه.

خامساً: ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع مع ايجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا . يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة جوهرها الانسان لذلك فهي تسعى الى تحقيق نوعية حياة جيدة للأفراد وذلك من خلال ما يلي:³

- مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة.

- زيادة اجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية و استغلالها بطريقة عقلانية.

¹ عصماني خديجة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج ، 2013، ص16

² سعد طه علام التنمية و الدولة، دار ط «بة للنشر والتوزيع، 2004، ص98

³ عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطه ا و أدوات قياسها دار الصفاء للنشر و التوزيع، ص26

- تقليل النفايات الصلبة و السائلة لأقصى حد ممكن.
- استغلال وتطوير الموارد المحلية بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل.
- مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي و البطالة والفقر.
- تتطلب التنمية المستدامة ما يلي:¹
- ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة.
- تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة و التي تتسبب في تلوث الماء و الهواء.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.
- ويمكن القول أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الانصاف داخل الجيل الحالي من خلال تحقيق العدالة و المساواة بين الأجيال الحالية و المستقبلية ، كما تراعي حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية و تسعى أيضا الى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة .

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

- تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها:²
- التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال و الجنوب وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي و التنمية الاقتصادية عن طريق احداث التغير الهيكلي للإنتاج و الاستهلاك وفق منظور اقتصادي.
- التنمية المستدامة تعني احداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي و كذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية، سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.
- أما الجانب الاجتماعي فيتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، و البيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية 2003، ص30/31

² يلحيرش عبد الحق مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في قانون المؤسسة و التنمية المستدامة،، التنمية المستدامة و تحدياتها، جامعة عبد الحميد بن باديس ، ، مستغانم ، 2018،، ص16

- التنمية المستدامة هي تنمية دائمة ، حاضرا ومستقبلا تلبي أمني و حاجات الجيل الحاضر وجيل المستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع و الطرق و الآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية.
- التنمية المستدامة هي تنمية شاملة و مسؤولية مشتركة ذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها للمساهمة في اتخاذ القرار .
- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات و خصوصيتها ثقافيا ودينيا وحضاريا(الابقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع).
- تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فهي عملية متعددة و مترابطة الأبعاد، تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة و التنمية البيئية من جهة أخرى.
- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير امكانات الحاضر ، و يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره و مركباته الأساسية كالهواء و الماء مثلا أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا ، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي ، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية في المحيط الحيوي ، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر و تنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.¹
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات و الاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها و يحقق التنمية المتواصلة المنشودة.²
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولويتها هي : تلبية الحاجات الأساسية و الضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين حياة البشر المادية والاجتماعية.

¹ الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات مجلة الباحث ، 2016، عدد16، ص300

² الجودي صاطوري ، المرجع السابق ، ص301

وتتجه أساسا الى تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا ، فهي تسعى للحد من الفقر العالمي.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند اليها في تحقيق استراتيجيتها التي تهدف الى تحقيق تنمية ورفاء الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجياتهم.

أولاً: مبدأ الاحتياط

عرف القانون الدولي للبيئة منذ السبعينات تطورا ملحوظا لمواجهة مختلف الاخطار الجديدة ، فبعدما كان مجرد قانون يتخذ عادة في حالات الاستعجال لمواجهة الكوارث أصبح قانونا موجها أيضا نحو المستقبل في اطار التنمية المستدامة.

وهنا ظهر مبدأ الحيطة و الذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها ، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط الى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة ان تؤكد وقوعه او تحدد اثاره او نتائجه على البيئة اذا ما وقع ، اي ان يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر.¹

فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق و التوقع (فهو موجه كلياً او جزئياً نحو المستقبل)، و استنادا للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول على اي دليل لاحتمال تحقق الضرر. مبدأ الاحتياط منصوص عليه في المبدأ (15) من اعلان ريو حول البيئة و التنمية ،والذي تمت الاشارة اليه في ما بعد ضمن اغلبية الاتفاقات الموقعة، وهو بذلك يعطي معنى أولي للمبدأ على انه لا يحتج بالافتقار الى اليقين العلمي كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير احتياطية لحماية البيئة . كما تم النص عليه أيضا من قبل المشرع الجزائري في المادة 03 من القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ،و المادة 08 من القانون المتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في اطار التنمية المستدامة.

ثانياً: مبدأ المشاركة

¹ يلحبرش عبد الحق مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في قانون المؤسسة و التنمية المستدامة،، التنمية المستدامة و تحدياتها، جامعة عبد الحميد بن باديس ، ، مستغانم ، 2018،، ص16

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية و الأهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في اعداد و تنفيذ و متابعة خططها.

ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل التنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها.¹

ثالثا: مبدأ الإدماج

لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الانمائية ،الا انه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الانمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه ، لما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة على البيئة .

ان ادماج البيئة من البداية عندما يتعلق الأمر بحمايتها يقي من حدوث المشاكل البيئية المستعصية (تكون أقل كلفة و أكثر فاعلية في العلاج) و هو ما تسعى اليه معظم الدول. حيث تسعى معظم البلدان الآن الى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية ، وأصبحت تضع في الحسبان التكاليف و المنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، و تجعل من البيئة عنصرا فعالا في اطار السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و التجارية .

و نجد هذا المبدأ ضمن الفصل الثامن من جدول أعمال القرن 21 في المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية عند صنع القرار.

رابعا: مبدأ الملوث الدافع

يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير و فعال كونه مرتبط بالجانبا الاقتصادي للنشاطات الملوثة .

¹ بلحيرش عبد الحق ، المرجع نفسه ، ص 19

ويهدف الى تحميل التكاليف للمخلف للتلوث مما يجعله كرادع ، حيث يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة. و قد عرف هذا المبدأ على المستوى الدولي ابتداء منذ السبعينات من القرن الماضي، حيث تم النص عليه لأول مرة سنة 1972 كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بموجب الاتفاق الذي حدث بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة تنمية قائمة على أساس هذا المبدأ، ويقصد به حسب توصية هذه المنظمة جعل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث.¹

وامتد تأثير هذا المبدأ الى القوانين الداخلية للدول ومنها القوانين الجزائرية ، حيث أقره المشرع الجزائري ضمن المادة 03 من القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة وتم تطبيقه وتكريسه في العديد من قوانين المالية.

ان تطبيق مبدأ الملوث الدافع يتسم بالمرونة ، فهذا المبدأ يمكن انفاذه تشريعيا بوسائل جزائية أو مدنية أو ادارية أو حتى مالية، ويبرز ذلك من خلال فرض العقوبات الجزائية و المالية على الملوث ووضع قواعد فعالة للمسؤولية المدنية عن الاضرار بالبيئة تلائم خصوصيات الضرر البيئي والمسائل الفنية والقانونية المرتبطة به، كما يمكن اعمال المبدأ اداريا من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة وفرض اجراء دراسة تقييم الأثر البيئي لتلك الأنشطة مع ما تقتضيه تلك الدراسات من تكاليف مالية و خبرات تقنية، وكذا فرض ما يسمى بالضرائب البيئية.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

من اجل توضيح التنمية المستدامة بشكل أوسع لابد من التطرق إلى أبعادها وهي:

المطلب الأول: البعد البيئي

تعتمد التنمية المستدامة بيئيا على إدارة مسؤولية للموارد الطبيعية والبشرية تعمل على الإبقاء بحاجة الأجيال الحالية وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة .

¹ بلحيرش عبد الحق ، المرجع نفسه ، ص 20

التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية ، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة.¹

فالتنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وحماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون، باتباع تكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة وتتجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات ، والتنمية المستدامة تعني ترشيد استهلاك المياه، وتحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها ، وعدم سحب المياه.²

إن البيئة وما يسود بداخلها من نظام وتفاعل بين مختلف مكوناتها نادرا ما تكون قادرة على تفايدي الاختلافات التي يحدثها الإنسان ما لم تتجاوز هذه الاختلافات حدا معيناً وإذا تم تجاوز هذا الحد كما يحدث الآن في التنمية المستدامة

ستصبح على المدى الطويل ، عاملاً هداماً تكون له تأثيرات على البيئة يصعب تداركها، فالبيئة لكي تصبح واقعا محسوسا لابد من أن تزيد مستوى الإنتاج واستخدام الأمر الذي يتطلب استخدام الموارد الطبيعية كمدخلات إنتاج ، وهنا يظهر لدينا نوعاً من التناقض بين التنمية والبيئة، ولذا تعد التنمية البيئية احد المفاتيح للتنمية المستدامة وهي القوة الموجهة للميثاق الأخلاقي لإعادة توصيف العلاقة بين الإنسان ومحيطه.³

وعليه فان التنمية المستدامة على وفق المفهوم البيئي تعتمد على عاملين هما

- **السكان** : إذ تسبب الزيادة السكانية المستمرة ضغطاً على الموارد واستنزافها ومن ثم عدم قدرة البيئة على التحمل مما يتطلب توازن بين حجم السكان والموارد.
- **التكنولوجيا**: والتي هي مجموعة المعارف والمهارات والأدوات والمعدات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات وتمثل ثلاثة جوانب للتنمية :
- هي موارد قادرة على خلق الثروة.
- هي وسيلة تمكن من ممارسة السيطرة الاجتماعية لممتلكيها

¹ غالية الحبال، التنمية المستدامة، دراسة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في الهندسة البيئية ، دمشق 2003، ص 5

² غالية الحبال، مرجع سابق، ص 55

³ عبد المنعم احمد شكري السعيد ، مصدر سابق، ص 56

- أداة فعالة ومؤثرة في اتخاذ القرارات.

إن هذا يشير إلى أن هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر لتكنولوجيا في قيم المجتمع فهي قد تدعمها وقد تعارضها. وعليه يمكن القول إن أفضل تكنولوجيا مطلوبة لاستراتيجية التنمية المستدامة هي تلك التي تعتمد على التجديد والمناقشة الناجحة والاستخدام المفيد للموارد النادرة.¹ وهنا يجب إعطاء أولوية لما يأتي :

- أن تكون التكنولوجيا ملائمة للطبيعة وإمكانات الدول.

- أن تأخذ على عاتقها أهداف التنمية قريبة وبعيد المدى .

- استغلال الموارد المتاحة في إطار السلامة البيئية

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي والسياسي:

أولاً: البعد الاجتماعي: إن الاهتمام بمفهوم التنمية ليس جديداً حيث يرجعه المهتمون إلى القرن التاسع عشر، لكن الاهتمام بقضية استدامة التنمية يعتبر حديثاً، وقد تزايد هذا الاهتمام خلال العقود الأخيرة. فمن المنظور الاقتصادي، تعني الاستدامة استمرارية و تطوير النمو الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا النمو فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك، و يتضمن ذلك الكثير من مقومات المعيش مثل الدخل و الطعام و المسكن و النقل و الملابس و الصحة و التعليم. أما في بعدها الاجتماعي ، فالاستدامة تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة و أهمها الصحة و التعليم و العدالة. و من هنا فالاستدامة هي " كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار و يراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و الأخلاقية،. و لن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات و الفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله أو بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال.²

وهناك من يرى أن فكرة الاستدامة تعتمد على مؤشرين الأول بيئي و يسمى "بالبصمة الايكولوجية" و الثاني اجتماعي و يسمى "بمؤشر التنمية الاجتماعية" فالبصمة الايكولوجية تسمح بقياس المساحة المستغلة . من أجل التنمية. أما مؤشر التنمية الاجتماعية فيشمل من بين ما

¹ هشام سالم الربيعي (اثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة إلى بلدان الاسكو) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2004 ، ص 94

² العوضي ، سعد عبد الله البيئة و التنمية المستدامة، الجمعية العربية لحماية البيئة. 2003 الأردن، ص43

يشمله الفقر والبطالة و نوعية الحياة و التعليم و النمو السكاني فالاقتصاديات التي تمتاز بالاستدامة هي تلك التي تسعى إلى توفير و احترام الشرطان معا و في آن واحد فلا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بدون الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه، و يكون ذلك بتوفير التعليم و الصحة و المسكن الملائم و العمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن و التأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال و عدم تكافؤ الفرص.¹

و بالرغم من هذا الاهتمام المتزايد بتحقيق الاستدامة إلا أن الواقع الحالي للدول خاصة منها النامية لا يسمح بتحقيق تلك التنمية المستدامة و هذا نظرا لتفاقم الفقر بكل أشكاله ومكوناته وتفاقم الأمية والبطالة و ارتفاع نسبة الوفيات و غيره"، و من الاستدامة يتضح أن المسألة الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو والتطور الاقتصادي و أن تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر معالجة المسائل الاجتماعية و من بينها و أهمها مشكلتي العمل و البطالة. فيمكن اعتبار هذين الأخيرين بمثابة الحلقة المفقودة في معادلة استدامة التنمية وعلاقتهما، بالأمن والاستقرار الاجتماعي و انعدام ذلك يعتبر تجاوزا لحقوق الإنسان و انعدام الكرامة و تصاعد خطر التوترات الاجتماعية و العنف و من ثم فإن السعي للوصول إلى المستوى اللائق بالطبقة العملة المنتجة، يكون حجر الزاوية في التنمية والقضاء على الفقر. لذلك فإن تحسين معدلات النمو الاقتصادي يشمل من بين ما يشمله الحد الفقر، و لن يكون بمقدور أي نمو في الاقتصاد أن يحد من الفقر بشكل فعال إلا من خلال نمو الإنتاج و انخفاض البطالة و "الاستدامة الاجتماعية" هي إحدى مكونات التنمية البشرية و تهدف إلى توفير الشروط التي تسمح للأجيال المستقبلية بالمحافظة على الكرامة الإنسانية، و يتطلب ذلك جهدا عند الأجيال الحاضرة مما يساهم في توفير عناصر النمو على المدى الطويل لأجيال المستقبل.²

و يرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بالعمل و البطالة. فقد أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 1995 المنعقد "بكونهاجن" بشأن التنمية الاجتماعية على " وجود الصلة بين القضاء على الفقر و العمالة ". كما أنه يوجد ارتباط مباشر بين المكونات النوعية للعمالة من حيث درجة

¹ محمد عبد البديع، 1990. اقتصاد حماية البيئة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة العدد 419/420 يناير.

² نور الدين، هرمز النمو والعمالة و الفقر في البلدان النامية مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية. سلسلة العلوم

الاقتصادية والقانونية المجلد 29 العدد 1، 2007، ص 3

التأهيل والتكوين و التدريب و الكفاءة و بين الفقر و إنتاجية العمل. "فتحسين الإنتاجية مصدر حيوي للتحسينات المستدامة وغير التضخمية في مستويات المعيشة و فرص العمل والحد من الفقر.¹

ثانيا: البعد السياسي: يعتر البعد السياسي للتنمية المستدامة من أهم الأبعاد، حيث لا يمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد بدونه، فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة واتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصادقية والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.

وهناك من يضيف بعد آخر وهو البعد التكنولوجي الذي بدأ يأخذ نصيبه من الاهتمام من قبل الدارسين والمتخصصين، والذي يتجسد في العناصر التالية:

- استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المرافق الصناعية والتي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية.

- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية والتشريعات.

- تطوير تكنولوجيات للتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المضرّة بالبيئة.

- تطوير مصادر للطاقات النظيفة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي

لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب آخر، إن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة.²

إن التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني إجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغيير في أنماط الاستهلاك للموارد.

¹ . نور الدين هرمز . مصدر سابق، الصفحة 17

² مهدي صالح دواي الدليمي ، (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأب عاها الاقتصادية العربي) ، أطروحة «كتور' ه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2006 ص 5

وعلى البلدان الغنية أو الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لان استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية اسهم بدرجة كبيرة وغير متناسبة في مشكلات التلوث العالمي . فضلا عن ذلك القدرة المالية والتقنية لاستخدام تكنولوجيات أنظف للترشيد في الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد.

أما في الدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباط وثيقا بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع وبشكل عام فان التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتزايد في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، إذا فان استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وسليم والحفاظ على الموارد البيئية سوف يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.¹

إن أفضل أسلوب للحصول على الحد الأقصى من الرفاهية الاقتصادية مع المحافظة على الجوانب البيئية يحتاج من صانعي القرار اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها تحقيق السلامة البيئية عن طريق وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية مثل فرض الضرائب تلوث حسب مقدار الضرر البيئي المتولد عنها مما يسهم في توزيع التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل وبالطبع فان هذا يحتاج إلى دعم مبدأ المشاركة وتأصيل قيم العدالة الاجتماعية التي تسعى إلى تضيق الفجوة في المستويات المعيشية بين الطبقات الغنية والفقيرة ، وعليه فإننا نستطيع القول إنه لكي تتحقق التنمية المستدامة على وفق البعد الاقتصادي لابد من:

- تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية.

- استخدام أكثر كفاءة لرأس المال

- تقليل مستوى الفقر .

- أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة

¹ غالبية الحبال التنمية المستدامة ، مصدر سابق ، ص.5

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة الى ثلاث مؤشرات اقتصادية واجتماعية و بيئية نوزعها على ثلاث مطالب

المطلب الأول: المؤشرات البيئية.

وتتمثل المؤشرات البيئية في الآتي:

أولاً: الغلاف الجوي.

- ويشمل ذلك التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء ومدى انعكاس ذلك على صحة الإنسان وعلى استقرار وتوازن النظام البيئي، وهناك ثلاثة مؤشرات تتعلق بالغلاف الجوي وهي:
- 1- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني اكسيد الكربون.
 - 2- ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون.
 - 3- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء المحيطة بالمناطق الحضرية.¹
- ثانياً: الأراضي.

من بين ما يميز مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة طرق استخدام الأراضي والكيفية التي يتعامل بها مع الموارد الطبيعية للأرض بالإضافة إلى كيفية معالجة التلوث التي يصيبها، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي نذكر:

- 1- الزراعة : يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، وكذا استخدام المبيدات. والمخصبات الزراعية.
 - 2- الغابات: تقاس بنسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية وكذا كثافة استغلال أخشاب الغابات.
 - 3- التصحر : يقاس من خلال نسبة الأراضي المتصحرة إلى مساحة الأراضي الكلية.
 - 4- الحصرنة: وتقاس من خلال نسبة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.²
- ثالثاً: البحار والمحيطات والمناطق الساحلية.

¹ عبد الجبار محمد العبيدي خرافة التنمية والتنمية المستدامة (الأردن دار الجامد للنشر والتوزيع، 2008)، ص34

² محمد علي وردم باتر، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة (عمان : المملكة الأردنية الهاشمية، 2002)،

تشغل البحار والمحيطات نسبة 75 من مساحة الحركة الأرضية، وبالنظر إلى مساحتها الهائلة فإن تسيير وإدارة هذه الأنظمة البحرية بطريقة مستدامة تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية، ومن بين المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية نذكر:

1- المناطق الساحلية: تقاس بنسبة السكان المقيمين في المناطق الساحلية وكذا بتركيز الطحالب في المياه الساحلية.

2- مصائد الأسماك : تقاس بمعدلات الصيد حسب النوع

رابعاً: المياه العذبة

الماء هو عصب الحياة، وعنصر حيوي وجوهري بالنسبة لعملية التنمية ومن ثمة كان لابد من العمل على حماية هذا المورد الهام من الاستنزاف والتلوث وعادة ما يتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين هما:

1- نوعية المياه: تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضوياً ، ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

2- كمية المياه: تقاس بنسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنوياً مقارنة بكمية المياه الكلية.¹

خامساً: التنوع الحيوي.

لا أحد اليوم ينكر علاقة التنمية بالبيئة، وأن التوسع في الأولى أصبح مرتبطاً بجودة الأخيرة، بحيث أصبح حماية التنوع الحيوي، والاستخدام المستدام لعناصره، وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعتبر شرطاً أساسياً للاستدامة التنموية، ويقاس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

1- الأنظمة البيئية: تقاس بنسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية وكذا مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

2- الأنواع البيئية : يتم قياسها بنسبة أنواع النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض.²

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية.

نميز ضمن هذه المؤشرات ما بين المؤشرات التي تقيس لنا مدى تحقيق المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، السكن الأمن، والسكان.

¹ مريم بوعشير دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية ال ل «م الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011)، ص 53-54

² باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 218

أولاً: المساواة الاجتماعية: تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من التزام معظم الدول في العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية فإن غالبية هذه الدول لم تحقق نجاحاً حقيقياً في مواجهة سوء توزيع الموارد ومكافحة الفقر في مجتمعاتها، وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقيق وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

1- الفقر : ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل.

2- المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

ثانياً: الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق مابين الصحة والتنمية المستدامة فالحصول على مياه الشرب النظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، ويمكن إجمال المؤشرات الرئيسية للصحة في:

1- حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

2- الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.

3- الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطتين بمرافق تغذية المياه.

4- الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الحصول على المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.¹

ثالثاً: التعليم: يعتبر مطلباً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة، لذا وجب إعادة توجيهه لخدماتها، ومن أهم مؤشرات التعليم ندرج

1- مستوى التعليم: يقاس بنسبة الأطفال المتدرسين ونسبة الشباب في مرحلة التعليم الثانوي.

2- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة أو مؤشر محو الأمية.²

¹ باتر محمد علي وردم مرجع سابق، ص ص 111- 112

² إبراهيم مباركي ترشيد استخدام الطاقة وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة ، دراسة مستقبلية آفاق 2030، (مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة 2013/2014) ، ص122

رابعاً: السكن: إن توفير السكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، و ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها.

إن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائماً بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المتشردين، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحة السقوف في الأبنية لكل شخص.¹

خامساً: الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل ألف شخص من سكان الدولة.²

الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية.

1 - الهيكل الاقتصادي : يشكل كل من التجارة والاستثمار عنصرين أساسيين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومن المسائل الضرورية لمساعدة الدول النامية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، تحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق وتحويل الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا وتخفيف عبء المديونية الخارجية، والقضاء على الفقر، واستغلال الموارد الطبيعية، والإنتاج والاستهلاك، وترتبط كافة هذه المسائل ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي أو انعدامه، وتمثل المؤشرات الخاصة بموضوع الهيكل الاقتصادي والمرتبطة بالتنمية المستدامة بالمؤشرات الآتية :

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.
- الميزان التجاري للسلع والخدمات.
- نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.

¹ باتر محمد وردم، مرجع سابق، ص 212

² لمية رزراق التنمية المستدامة وإستراتيجية تطوير بدائل الطاقة في الجزائر، مذكرة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013، ص9

- مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة أو المستلمة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.¹

2- أنماط الإنتاج والاستهلاك : وهذه هي القضية الرئيسية في التنمية المستدامة إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال والجنوب، ويعلم كل البيئيين في العالم أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية وأنه لابد من حدوث تغير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك لحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي، وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة وهذه المسؤولية هي في الأساس مسؤولية الدول المتقدمة والصناعية فيما تبقى دول الجنوب تجهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها وتمثل أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية في التنمية المستدامة:²

- مؤشر كثافة استخدام المواد.
- مؤشر كثافة استخدام الطاقة.
- مؤشر توليد النفايات الصلبة
- مؤشر النفايات المشعة.
- مؤشر توليد النفايات المشعة.
- مؤشر تدوير النفايات وإعادة استخدامها.
- مؤشر نصيب الفرد من المسافة المقطوعة بحسب وسيلة النقل.

¹ بوزيد سايج دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بال دول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013)، ص 105

² إلياس بيبضون، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، بحوث وأوراق المؤتمر العربي الساد للإدارة البيئية، مصر

خلاصة الفصل:

شملت الدراسة في هذا الفصل الإطار النظري للتنمية المستدامة فقد تبين فيه أن مفهوم التنمية لقي قبولاً واستخداماً دولياً واسعاً منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، كما تم التأكيد على أن التنمية المستدامة لم تعد خياراً يطرح على المصمم بل أصبحت حتمية تفرضها مستجدات الواقع، تناولنا فيه كلا من ماهية التنمية المستدامة الذي تعرفنا من خلالها على التطور التاريخي لمفهوم التنمية والتنمية المستدامة والمفاهيم المختلفة لها وأيضاً أهدافها ومستوياتها وأهم مؤشراتنا ودرسنا أيضاً أبعادها الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي وفي الأخير البعد البيئي.

الفصل الثاني :

الإطار المفاهيمي للتنمية
المحلية

تمهيد

تزايد الاهتمام بموضوع التنمية المحلية؛ حيث اعتبرت رافداً من روافد التنمية الشاملة من خلالها يتم تحقيق الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين المحليين وتلبية جميع متطلباتهم ولا يتأتى هذا إلا عن طريق إشراكهم في الحكم ، ولهذا جاء الاهتمام في إطار الاتجاه نحو توسيع نطاق مشاركتهم في مجمل النشاط الاقتصادي، وتقليص دور الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دوراً أكبر في عملية التنمية المحلية، إذ أصبح أمر إشراكهم ضرورياً لدفع عجلة التنمية إلى الأمام وإعطائهم إحساساً بتملك المشاريع التنموية، وبذلك تم الاعتماد على الشراكة كفلسفة جديدة على الرغم من اختلاف التوجهات الاقتصادية والسياسية بشكل عام. وسنتعرض في هذا الفصل بطريقة نقدية إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية للدراسة، ففي المبحث الأول سنتطرق إلى جملة من المفاهيم والمرتكزات ضمن الإطار النظري ولمفاهيمي للتنمية المحلية، بدءاً بمفهوم التنمية المحلية إلى أهم نظريات التنمية المحلية ونشأتها وأهدافها في ظل الشراكة، وفي المبحث الثاني أهم الأطروحات النظرية والمفاهيمية للمجتمع المدني، و القطاع الخاص بدءاً بمفهومه وخصائصه ونشأته وتطوره ودوره في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية، إلى ركائز و مبادئ التنمية المحلية، وسنتطرق في المبحث الثالث والأخير الى نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية.

المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية

نتيجة للظروف الصعبة التي مر بها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تمخضت عنها الحركات التحررية وتزايد حركة المد الاشتراكي، برز الاهتمام بقضايا التنمية باعتبارها قضية أساسية لتقدم المجتمعات، ويمكن من خلالها تحقيق الازدهار والتقدم للدول والرفاهية للمجتمعات ومن هذا المنطلق فرضت نفسها على الفكر الاقتصادي، فأصبحت الشغل الشاغل للحكومات والباحثين والمنظمات المختلفة، فبدأت قضايا التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعدها الوطني والمحلي، حيث احتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية، وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية.

ذلك أنها "عملية ومنهج ومدخل وحركة، يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة الهيئات الحكومية"¹ وتعتبر أفضل وأحسن رؤية لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية المتوازنة؛ وهذا من خلال تمكين السكان المحليين وعقد الشراكات في مجالات الخدمات وخلق الفرص التنموية.

المطلب الأول : مفهوم وأهداف التنمية المحلية

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التنمية المحلية، وهذا في إطار تطور نظريات التنمية. في حد ذاتها، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام واسع في الدول النامية كوسيلة يتم من خلالها تحقيق التنمية الشاملة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المحلية

للتوصل إلى تعريف التنمية المحلية، نعطي أولا تعريفاً مجزأً عن التنمية المحلية ثم نعرفها تعريفاً مركباً

أ- مفهوم التنمية

¹ احمد خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، مصر : الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص ص 10، 11

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم العلمية والعملية التي كانت ولا تزال محل اهتمام من طرف الباحثين في مجال علم الإجماع والسياسة والاقتصاد حيث برزت كقضية علمية وعملية في آن واحد في ظل ظروف تاريخية وتطورات علمية معينة، واستجابة لضروريات سياسية عملية ملحة أيضا وكان جوهر هذا الاهتمام ومحوره الأساسي هو التصدي لمشكلات وعوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي جاءت بها المجتمعات الغربية ودول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، ومفهوم التنمية لا زال يتداخل إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه زاد من صعوبة الباحثين في إيجاد تعريف موحد وملئم، ولذلك نحاول أن نبرز مفاهيم أهم الرواد والمفكرين والمهتمين بمجال التنمية وخصائصها والاتجاهات التي احتوت هذا المفهوم.

• **مفهوم التنمية من المنظور الفكري :** أثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل سواء على المستوى النظري أو على المستوى الأمبريقي، حيث تعتبر التنمية مفهوم عام ومعنوي، يمكن تحديده في المجال السوسيولوجي بأنه عملية دينامية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة التدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى، حيث اهتم كارل ماركس K.Marx بالتنمية من خلال دراسته للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في غرب أوروبا، وقدم ماركس نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية، حاول من خلال هذا النموذج ، علاج قضية التنمية عن طريق تحليل الدور الذي يمكن أن تؤديه العوامل المادية في تشكيل الوجود والبناء الاجتماعي المرتبطة بعملية التنمية، بالإضافة إلى اهتمامه بموضوع التنمية من خلال معالجته للمجتمع الرأسمالي الحديث، المتأثر بالتقدم والتكنولوجيا ودوره في عملية التنمية.¹ وقد اهتم ماكس فيبر M.Weber : بمفهوم التنمية في النظام الرأسمالي الغربي بوصفه أسلوبا للتنمية وقدم نموذجا مثاليا للبيروقراطية يتلائم والمجتمعات الصناعية المتقدمة، ويعتمد على مجموعة الأدوار الأكثر اعتمادا على الأشخاص الذين يقومون بهذه الأدوار ، وذلك من خلال دراسته للعلاقات بين الدين والاقتصاد والتي نشرها في مؤلفه عام 1904 تحت عنوان الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، والذي تناول فيه بعض قضايا التنمية، بالإضافة إلى ذلك يقول رينه

¹ الدسوقي عبده إبراهيم، التغير الاجتماعي والوعي الطبقي تحليل نظري، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، مصر، 2004 ص33

ديبو: أن التنمية هي حصيلة التأثير المتبادل من الرصيد البشري غير القابل أصلاً للتحويل والغني بالمصادر غير المستثمرة، وبين البنية الكلية التي تستمر في تطورها فضل إدماج القوى الطبيعية بالفعاليات البشرية.¹

ومن بين التعاريف أيضاً التي تناولت هذا الموضوع من طرف المهتمين العرب، ما قدمه الدكتور سعد الدين إبراهيم الذي يرى أن عملية التنمية هي نمو الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن من خلال هذا التعريف يمكننا تحديد العناصر الأساسية للتنمية وهي ان التنمية هي عملية ذاتية داخلية، وهي عملية ديناميكية²، أي أنها أداة للتغيير البنائي، ومن ثم فإن التغيير الذي يحدث بسببها يتناول الجوانب البنائية، وبالتالي الوظيفية، وهو أقرب إلى التغيير الكيفي منه إلى التغيير الكمي.³

ومن جهة أخرى يرى الدكتور أحمد رشيد : بأنها عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة، تسعى أساساً لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب.

ويرى الأستاذ علي عربي بأن التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية ، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة.⁴

بينما يعرفها الدكتور أكرم عبد النبي أن التنمية هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أم اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، والتي تعتمد أكبر اعتماد على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكثر قدر مستطاع.⁵

بمفهوم التنمية من منظور الأمم المتحدة: أصدرت الأمم المتحدة دراسة عام 1955م تضمنت

¹ وفيق أشرف حسونة، معوقات التنمية الريفية في العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص35

² نبيل رمزي، علي أبو طاحون، التنمية كيف؟... ولماذا؟، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2001، ص 12-13

³ إبراهيم ربحان وآخرون، مقدمة في خدمة المجتمع الريفي، القاهرة، 1998، ص112

⁴ سليمان الرباش وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص 179

⁵ أكرم عبد النبي العبيدي، الإدارة والتنمية في ليبيا بنغازي جامعة فاروقس، ليبيا، 1995، ص 91

مفهوم التنمية باعتبارها العملية المصممة لخلق ظروف ضرورة التقدم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق مشاركة الأهالي ايجابيا بالاعتماد الكامل على مبادئه، وفي عام 1956م أصدرت تعريف أكثر شمولاً وهذا نتيجة القصور الذي وجدته في التعريف الأول حيث يعتبر هذا التعريف هو التعريف الرسمي والتي تأخذ به وكالاتها المتخصصة.¹

يشير هذا المفهوم إلى أن التنمية هي كافة العمليات التي توحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما التعريف الذي تضمنه الإعلان العالمي للحق في التنمية الصادر في 04/12/1986م والذي اعتبرها بأنها سيرورة شاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم، وهذه السيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد وبشكل بسيط وحر في التنمية على أساس التوزيع العادل لعائداته.

ب- تعريف المحلية: يذهب مفهوم المحلي إلى الاعتماد على مفهوم الأقاليم (الفضاءات) والذي يركز على عدة عناصر منها:

- العنصر الجغرافي، ويعني منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان وغيرها.
 - عنصر الهوية أو هوية الانتماء (IDENTITE)، والذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.
 - توفر مجال (فضاء) ملائم تتدخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.
 - عنصر إداري يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات والذي يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه يحتوي على اعتبارات غير موضوعية (سياسة جهوية...).
- ومما تم ذكره من هذه العناصر يمكن أن نضع تعريفاً للمحلية والتي يقصد بها منطقة جغرافية محددة (فضاءات) الأقرب للسكان والتي يقيم فيها مجموعة من الناس يشعرون بالانتماء اليها المرتبط بالهوية الجماعية للساكنة.

¹ إبراهيم إبراهيم ربحان التنمية الريفية مصر جامعة عين شمس، 2001، ص 18

حيث تقول "إيزابيل بايارت" هناك فضاءات مختلفة ويجب ألا نميز في فضاء هندسي ما فضاءاته المختلفة، ويقول برنارد "بيكور" أن الأقاليم مصطلح مناسب لوصف هذه الفضاءات التي يتطور فيها الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك".¹

ويعرف المحلية "Marcel met hot" بأنها المكان الأفضل للتدخل العمومي من أجل التسيير بطريقة مرنة وإنجاز الخدمات العمومية، كما أن المحلية هي المستوى الوحيد الذي تتم فيه العملية التضامنية بين المواطنين بصورة جيدة بشرط توفر الوسائل والحكمة المحلية²

ج- تعريف التنمية المحلية : إن الاهتمام بالتنمية المحلية وليد الاهتمام بالمجتمعات المحلية التي اعتبرت وسيلة يتم من خلالها تحقيق التنمية الشاملة، لذا اعتبرت التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية والتي تضمن تحقيق التوازن بين مختلف المناطق، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنمية مشروعات التنمية، مما يتطلب تضافر الجهود المحلية مجتمعة في جهود المنتخبين المحليين والمواطنين وكل أقطاب المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في مسار التنمية والتقدم.

ومن هذا المنطلق فالتنمية المحلية، تعني أنها مجموع الجهود الموجهة بهدف تحسين الأحوال المعيشية للسكان المحليين على أساس مشاركتهم في تدبير الشأن العام المحلي في جميع المجالات والجوانب التي تهمهم وتمسهم مباشرة. لقد لقيت التنمية المحلية اهتماما كبيرا وواسعا من طرف الباحثين والمختصين والهيئات العالمية لذا تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم وسنذكر التعاريف التي تخدم موضوعنا وخاصة منها التي تشير إلى مشاركة السكان المحليين.

يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين: الأول يركز على المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي

¹ خنقري خيضر تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 11

² نفس المرجع، ص12

يحيونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيهتم بتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى الشراكة في اتخاذ القرارات الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة والمتمثلة في خلق الحياة العامة وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان.

التنمية المحلية تساعد في نقل السكان من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة وترسيخ حرص السكان للمحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها على أرض الواقع، وتطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء وتحسين الولوج إلى خدمات كالصحة والتعليم والإدارة العمومية.¹

عرفها كذلك "قزافيه قريفي (Xavier griffer) " بأنها "مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم".

أما الأمم المتحدة فتري في التنمية المحلية بأنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة الهيئات (الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع".² ويشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية، والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليماً محدداً وفقاً للتقسيمات الإدارية السائدة في الدول مثل الولاية (المحافظة) أو مجموعة من الولايات، وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محددة أو صغيرة نسبياً".³

وقد أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية:⁴

¹ فؤاد بن غضبان التنمية المحلية ممارسات وفاعلون عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص ص 30، 31

² ميشيل تودا رو ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، السعودية: دار المريخ، ص 50

³ نائل عبد الحافظ العواملة إدارة التنمية الأسس النظرية التطبيقات العلمية عمان: دار زهران للنشر، ط1، 2010، ص.151

⁴ وائل عمران علي، دور الشراكة والتمكين والمجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة في مصر، نشرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية 2014، ص ص 17، 18

- **التنمية المحلية الداخلية:** وتهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية ومحلية.

- **التنمية المحلية القائمة على التضامن :** نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفاده أن عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا تتم إلا عبر مقاربة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج ما بين الجماعات المجاورة.

- **التنمية المحلية المندمجة:** تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية هاجسها هوة البعد الاقتصادي، وهذه المقاربة تعيد الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن التنمية المحلية ركن أساسي من أركان التنمية الشاملة يقصد بها عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية، قصد الارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اجتماعيا واقتصاديا وثقافياً وسياسياً من أجل تحسين معيشتهم، ولذا فهي مطلب أساسي لإرساء العدالة في توزيع الموارد وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم، وللقيام بهذه التنمية وجب توفير قنوات من الديمقراطية لتقود إلى التطبيق الجيد للامركزية ودعم المشاركة الشعبية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

أ- الأهداف الاجتماعية:

- مواجهة التوزيع السكاني غير المنظم وغير المدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية، وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكتيف والضغط السكاني.

- محاربة كل أشكال العناء والانحراف التي تعطل قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي، ووضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين فئات المجتمع الواحد.

- توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع، وإعطاء الفرصة لكل فئات والشرائح لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج، وبالتالي دعم الإقتصاد المحلي والقومي.¹
- تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين.
- تنمية الثقافة المحلية والوطنية، وتعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.
- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة مما يساهم في ارتفاع نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة.
- إستحداث مناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج وإستغلال هذه الثقافات في السياسات التنموية وإستراتيجياتها الترقية، بالإضافة إلى الإهتمام بعملية تنظيم الهجرة الداخلية والتدفق غير المراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما ينتج عنه عدة مشاكل اجتماعية.²
- تتمثل الأهداف الإجتماعية للتنمية المحلية في التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الشعبية، ودعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمع المحلي، بالإضافة إلى تخفيف آثار العزلة التي فرضتها المدينة الحديثة، فضلا عن ذلك تهدف التنمية المحلية إلى نسج خيوط المجتمع بمختلف مستوياته لقيام الديمقراطية، بإتاحة فرص المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتنمية.³

ب- الأهداف الإقتصادية:

إنّ التنمية المحلية من الجانب الإقتصادي تهدف إلى قيام إقتصاد محلي متعدد الأطراف مفتوح، يُمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنمائية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها مثل توفير وسائل النقل والمواصلات وتخفيض تكاليف الإنتاج، واستغلال الموارد المحلية والقدرات المتاحة، ومنع هدر الطاقات للوصول إلى متطلبات التنمية المحلية فهي تهدف إلى تقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية وخلق مجال تعاوني

¹ نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة ملتقى ضمن المداخلة الوطنية حول التنمية المحلية المستدامة، المركز الجامعي بالمدينة جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008، ص 08

² شريف عمر، الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية بالجزائر، المركز الجامعي ببرج بوعريش، معهد علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، 2008، ص 02

³ عبد النور ناجي، مقال: نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، ص 06

وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الإقتصاديات المحلية لخدمة الإقتصاد المحلي والوطني، والعمل على رفع ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي، وزيادة معدلات الإنتاج خاصة الزراعية، من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والوطني.¹

- رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمعات المحلية، وتحقيق حياة أفضل لهم وإشباع حاجاتهم الأساسية وزيادة الدخل المحلي الذي يعتبر أولى أهداف التنمية المحلية ويتم عن طريق تشجيع النشاط الإقتصادي المحلي والإستثماري.²

- تحقيق التوازن بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية في آن واحد، حيث يرى البنك الدولي أنّ السعي لتحقيق النمو الإقتصادي كثيرا ما جرى على حساب التنمية الإجتماعية، وأنّ إعتبارات التوازنات المالية واستقرار الإقتصاد الكلي قد طغت على الإعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والإجتماعية والبشرية للتنمية المحلية.

- الزيادة في النمو الإقتصادي والزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل ومتوسط دخل الفرد، ونفعل الإستثمارات وهذا من أجل تحقيق الرفاه لكل أفراد المجتمع.³

ج- الأهداف البيئية

تقع مسؤولية حماية البيئة على عاتق كل من الأفراد في المجتمع المحلي والحكومات، فهذه الأخيرة تمثل قمة الهرم والذي يقصد به المراقب والموجه والمخطط، أما المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق المواطنين هذا لأن المواطنين هم الذين يتسببون في رمي الأوساخ والفضلات في نفس الوقت يسيرون المؤسسات والشركات التي تستغل الثروات والموارد الموجودة على المستويات المحلية.⁴

- إن هدف التنمية المحلية على الصعيد البيئي هو حماية الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

¹ نورين بومدين مرجع سابق، ص 19

² ،أمال بودة، ميزانية البلديات والتنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2011-2012 ص60

³ سامي بولقرون اللامركزية الإدارية والإقليمية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر ، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص حوكمة محلية، جامعة قسنطينة 03، 2013-2014، ص 33

⁴ سهام عبد الكريم، حماية البيئة مطلب إستراتيجي لتحقيق التنمية المحلية مداخله ضمن ملتقى الوطن الثالث حول التنمية المحلية من البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدينة، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008، ص 05

- وضع خطط وبرامج لكيفية التعامل مع النفايات والفضلات المنزلية والتجارية ومعظم المنشآت والمصانع ومحاربة رمي الأوساخ في الشوارع وغيرها.
- تدرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية فهي تسعى إلى ضمان الحماية الكافية للطبيعة والنظم الإيكولوجية والتجمعات الحية.
- تسعى التنمية المحلية المحافظة على أنظمة المحيط والشوارع والأحياء والوقاية من الأوبئة والأمراض المتنتلة والمعدية.¹
- والى جانب هذه الأهداف نضيف أهداف أخرى تتمثل في:
- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- إزدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم إستقلاليتها.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والإعتماد على الذات، دون الإعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها وإستخدامها بالرغم من التوجه الحالي نحو عولمة الإقتصاد.
- تعزيز روح العمل الإجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا.²
- رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الإقتصادية والتجارية والإجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقت المجال الجغرافي مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوى الخدمات بفك ذلك العزلة عن المناطق النائية ويساهم في دمجها في الإقتصاد القومي.

¹ محمد الصالح الشيخ الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة وو سائل الحماية منها الإسكندرية : مكتبة ومطبعة الشعاع، ط2، 2002، ص 94

² خيضر خنيفري، مرجع سابق، ص 50

- تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وتحديث بنى الري وتأهيل الكوادر وبناء القدرات وزيادة الإنتاجية بإدخال المكننة والإرشاد الزراعي، يحول ذلك المجتمعات القروية المنعزلة إلى مجتمعات زراعية حديثة.¹

المطلب الثاني: خصائص وأهمية التنمية المحلية

إن عملية التنمية المحلية لها أهمية كبيرة جدا كما لها العديد من الخصائص و التي سنذكر بعضها في مايلي:

الفرع الأول: خصائص التنمية المحلية

إن تحقيق التنمية المحلية بأنواعها المختلفة وبنطاقها الواسع يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ لمنطقة ما أو لمدينة محلية، وذلك بهدف تطوير مستقبلها مع تحسين مستوى نوعية الحياة لسكانها ، لكن يجب على المجتمعات أولا فهم خصائص التنمية المحلية و من ثم محاولة تجسيدها على أرض الواقع، لذلك يجب أن تتميز التنمية المحلية بما يلي:²

- **الوحدوية** تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة محدّدة من الناس، ومع ذلك ليس من الضروري أن يشار ككل الأفراد في المشروعات والبرامج التنموية.
- **الشمولية** : تركّز التنمية المحلية على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته، وليس على جانب معين منه .
- **التكاملية** : هي عملية ذات جوانب عديدة متكاملة و متناسقة فيما بينها كالجوانب الاقتصادية، العمرانية، السياسية، الاجتماعية، الإدارية التنظيمية الخ.
- **التشاركية**: لتحقيق التنمية المحلية يجب أن يكون هناك تضافر جهود كل القطاعات والجهات في المجتمع من الحكومة الشعب القطاع الخاص القطاع العام.
- **المرونة والاستمرارية** : تتميز التنمية المحلية بكونها عملية مستمرة باستمرار المجتمعات، ومتغيرة وفقا للتغيرات التي تشهدها المجتمعات ومتطورة وفقا للتطورات الحاصلة.
- **التنظيمية**: تتم عملية التنمية بالاعتماد على الطاقات والموارد اللازمة وفي الوقت المناسب

¹ حسن بشير محمد نور، التنمية المحلية بين المفهوم والخيارات عن مجلة الوسط الإقتصادي، الخرطوم، 2010

² البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ اس تراتي جيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن، 2014

واللازم لتحقيقها.

- **اللامركزية:** تتم التنمية المحلية بالرجوع إلى الاحتياجات التي يشعر ويرغب فيها سكان المجتمع المحلي، حيث أنه يجب على السكان أن يقوموا بالتحكم في شؤونهم وشؤون مجتمعهم المحلي، بكل حرية واستقلالية.
- **التفاعلية:** تعتبر التنمية المحلية مسؤولية الجميع ، كما أنها تبدأ من المجتمع و تعود بنتائج مهمة لصالحه.

الفرع الثاني: أهمية التنمية المحلية

للتنمية المحلية أهمية جد بالغة بالنسبة للمجتمع وأفراده يمكن إيجازها فيما يلي:¹

- يشعر الأفراد في ظل التنمية المحلية شعورا حقيقيا بوجود الدولة حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق أهداف المجتمع أو الدولة وهي تؤكد للأفراد الشعور بالوجدان الجماعي، لأن الدولة كيانها الحقيقي إذا ارتبط مواطنها بوعي جماعي وحساسية جماعية واكتسبوا قسطا من التحرر، بحيث لم تعد وظيفة الدولة تقتصر على ضمان الأمن فقط بل تمتد لتحقيق الرفاهية والسمو بأفكارهم ومعتقداتهم، والسمو بالمبادئ والقيم الإنسانية.
- تظهر أهمية التنمية المحلية في تحقيق وتأمين المجتمع وضمان استقراره وتحقيق وحدته المادية والمعنوية وعدم جنوحه إلى الانحراف أو الاتجاه نحو المبادئ الصادمة التي من شأنها أن تشيع الفقرة بين أفراده.
- إن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان إلا على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد وتوحد بين أفكارهم ومشاريعهم وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم، وهو ما تسعى التنمية المحلية لتحقيقه في المقام الأول.
- تعتبر التنمية المحلية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة.

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية

إن التنمية المحلية عبارة عن عملية متكاملة لتشمل مختلف الجوانب، هذا من خلال التعاريف السابقة مما ينتج إتساع مجالات التنمية المحلية لتصل إلى معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية

¹ أجمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم الاقتصاد، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، «2009، ص 146، 147

والإقتصادية والسياسية وحتى البيئية، مما أدى إلى بروز روابط وإتصالات بالعلوم الأخرى، وتتمثل المجالات التنمية المحلية كونها لا يمكن حصرها، وعليه نذكر منها ¹:

أولاً: التنمية الإقتصادية

على الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول الموضوع إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك للتنمية الإقتصادية ويقصد بها : عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان، بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي. إذا فغاية التنمية المحلية هي رفاهية الإنسان مادياً عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أنّ هذا النوع من التنمية المحلية والتي تهدف أساساً إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للجماعات المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي و حتى المنشآت القاعدية، بما يسمح لاحقاً بتوازن يمكنها من توفير منتجات إقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن ثم فقد جاءت التنمية الإقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رفاهه المادي.²

وهناك من يرى أنّ التنمية الإقتصادية تعني بالتخطيط الإقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك، كما أنّها تعرف العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.³

وعرفتها الأمم المتحدة: " بأنّها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات، ويعملون سوية لتحفيز النشاط الإقتصادي المحلي، والذي ينتج عنه إقتصاد يتسم بالمرونة والإستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون."

¹ علي كريم العمار، مقدمة في مفهوم تنمية الإقتصاديات المحلية، العراق، جامعة بغداد: دار الخليج العربي، 2001، ص 36

² مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مصر، القاهرة، 1994، ص 377

³ كريمة أفنيس معيقات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2013-2014، ص 22

إن عملية التنمية الإقتصادية المحلية تشجع على قيام المعنيون بالأمر على تأسيس شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف التعاون لإيجاد حلول محلية ما يواجهونه من تحديات إقتصادية عامة.¹

ثانياً: التنمية الإجتماعية

وهي عبارة عن عمليات تغيير إجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد، وهذا فهي ليست مجرد تقديم الخدمات وإنّما تشتمل على جزئين أساسين هما: تغيير الأوضاع الإجتماعية القديمة، التي تعد مسايرة لروح العصر وإقامة بناء إجتماعي تنبثق منه علاقات جديدة وقيم مستحدثة يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر من إشباع المطالب والحاجات²، فالتنمية الاجتماعية هي مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الإجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد المشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الهادفة للنهوض بالعنصر البشري، بالاهتمام به وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الإجتماعية والتي تنحصر أساساً في الخدمات العامة والخدمات الإجتماعية مثل: الصحة، التعليم، السكن الخ، التي يمكن جمعها في عملية الإستثمار في الموارد البشرية.³

وبذلك فالتنمية الإجتماعية تقوم أساساً على المشاركة الجماعية الفعالة والإيجابية مع تخطيط وتوظيف أمثل الجهود من أجل الصالح العام، ومنه تكون التنمية الإجتماعية المحلية وسيلة ومنهجاً يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغيير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية.

ومن هنا نستنتج أنّ هناك علاقة بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية، بحيث لا يمكن أن تحدث تنمية إقتصادية دون تغيير إجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية إجتماعية دون تنمية إقتصادية.⁴

¹ ريم عيسوس وأمنة مونداس الصحافة المكتوبة ودورها في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص حوكمة محلية، جامعة قسنطينة 03، 2012-2013، ص 31

² كريمة أفتيس، مرجع سابق، ص 22

³ محمد رياض عاتمي، نظريات ومفاهيم الإتجاه التكاملية للتنمية الريفية، مصر : مكتبة الإسكندرية، (1989)، ص 49

⁴ محمد إسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مصر : مكتبة الإسكندرية، 1983، ص 240

ثالثاً: التنمية السياسية

تقوم على تنمية النظام السياسي القائم في الدولة والحفاظ على إستقراره على إعتبار أن التنمية السياسية تمثل إستجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية وهذا لا يتحقق إلا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية، والمتمثلة في حق المواطنين في إختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كإختيار النخب الحاكمة أو إختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية... الخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دوراً كبيراً في دعم مسيرة التنمية السياسية.¹

وتعرف التنمية السياسية بأنها : " عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو إستحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقديمي ملائم مع الواقع الإجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية." ومن أبرز أهداف التنمية السياسية:

- تحقيق المواطنة.
 - ترسيخ التكامل السياسي وتوثيق العلاقة بين أفراد المجتمع لتجنب التصادم.
 - تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها.
 - زيادة كفاءة الحكومة المركزية والهيئات المحلية فيما يخص بتوزيع المنافع على الأفراد.
 - زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية.
 - إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال إسنادها للدستور.²
- وعليه فالتنمية السياسية هي متعددة الجوانب حيث يرى لوسيان باي بأنها تحديث سياسي وتنظيم الدولة وهي تعبئة ومشاركة جماهيرية وهي بناء للديمقراطية، وهي إستمرار وتغيير منظم وإقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة.³

رابعاً: التنمية الإدارية

ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعّالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم

¹ إبراهيم عبد الطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية عن مجلة الإدارة، العدد 3 مجلد 24، جانفي 1992، ص 54

² كريمة أفنيس، مرجع سابق، ص ص 22-23

³ ريم عيسوس وآمنة مونداس، مرجع سابق، ص 32

جماعة واحدة مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل المشاكل التي تواجهها ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها.¹

وتعتبر التنمية الإدارية المحلية هي عملية هادفة ومنظمة تسعى إلى جعل عمليات الإدارة وطرقها ووسائلها تتلاءم مع الأهداف التنموية الشاملة التي يسعى البلد إلى تحقيقها، وبالتالي فهي عبارة عن إستراتيجية شاملة تعتمد على جهود المنظمة تهدف إلى إحداث تغيير بغية تحسين كفاءة وفاعلية الجهات الإدارية المحلية، وعلى هذا فإنّ التنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق عملية تُمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح مجالات التدريب بما ينمي القدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة وتحسين بيئة العمل الإداري من أجل تحقيق تنمية شاملة.²

المبحث الثاني: مبادئ وركائز التنمية المحلية

نتعرض في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب نحدد فيها أهم ركائز و مبادئ التنمية المحلية و مقوماتها

المطلب الأول : مبادئ التنمية المحلية.

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ الجوهرية، توصل إليها العاملون في هذا الميدان نتيجة لخبراتهم المتعمقة في المجتمعات المحلية، ويمكن تلخيصها في العناصر التالية: لقد حدد كل من نلسن "Nilson" وزملائه عند دراستهم لبناء المجتمع المحلي وعملية تغييره للعديد من المبادئ الأساسية للتنمية ونذكر منها:

- أن المجتمع المحلي هو الوحدة الاجتماعية التي يمكن أن يشارك من خلالها المواطنون فيما يحدث بداخله من برامج إنمائية ومشاركة فعالة.

¹ أخضر خنيفري، مرجع سابق، ص 22

² بومدين طاشمة، إستراتيجية التنمية السياسية، دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه جامعة الجزائر، 2007، ص 275

- يحدث التقدم الاجتماعي عند حدوث نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموًا متوازنًا.
- أن يتخلل العمل الديمقراطي جميع مراحل التنمية المحلية.
- يجب فتح والاحتفاظ بقنوات اتصالية مستمرة بين المواطن والقيادات المحلية التي يجب أن تكون مرنة.
- تمثل العملية التربوية الأهمية الأولى في برامج التنمية المحلية.
- مراعاة ضرورة أن يكون البناء التنظيمي بناءً وظيفيًا وليس بناءً بيروقراطيًا.
- رغم أهمية هذه المبادئ إلا أنها تحاول حصر التنمية المحلية وإمكانية المشاركة على المستوى المحلي فقط وتتجاهل وتستبعد البعد المركزي القومي والدور الحكومي المهم في نجاح برامج التنمية المحلية، بينما نجد مارشال كلينارد . Merche أكد على مجموعة أخرى من المبادئ التي توصل إليها بعد العديد من الدراسات الميدانية في مجال التنمية المحلية وهي:
- أهمية استخدام المدخل الجماعي في مواجهة المشكلات الاجتماعية في مستوى المجتمعات المحلية.
- لابد من وضع الفروق بين المجتمعات المحلية.
- استحداث تنظيم اجتماعي جديد قادر على التعبير عن مصالح مختلف فئات المجتمع وعلى التخطيط لمشروعات التنمية المحلية.
- تنمية القيادات الأهلية الغير مهنية.
- المطلب الثاني: ركائز التنمية المحلية**
- للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية وتتلخص أهمها فيما يلي:
- 1- تدخل الدولة:** وذلك من خلال إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها:¹

¹ سعد طه علام، التخطيط مع السوق، الطبعة الأولى، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2005، ص42

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.
 - القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.
 - الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.
 - حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع .
 - الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى وجهة أكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.
 - تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية.
 - ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع.
 - تردد وإحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول.
 - تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل
 - مما سبق نخلص إلى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم.
- 2- التخطيط :** يمثل التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى المحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع، فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين، لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته، في ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب.¹

¹ موسى خميس مدخل إلى التخطيط دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 13

3- اللامركزية : من الركائز والأسس التي تستند إليها عملية التنمية المحلية هي سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهويا وإقليميا.

إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره:¹

- اللامركزية تعطيل عملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والانتمائية.

- العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية

مشكلات التخلف وطموحات وأولوياتك لإقليم ومجتمع محلي.

- تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية.

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين المحليين وأفراد

الشعب.

4- المشاركة الشعبية: ترتكز التنمية المحلية على إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير

والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي

بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم

على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج و تعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية و

الاجتماعية مثل الادخار و الاستهلاك عن المشكلة الحقيقية التي تواجه التنمية المحلية في الدول

النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع

السلطات العامة في برامجها.²

5- الإسراع في الوصول إلى النتائج : ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة

النتائج، كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، إذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في

خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي

¹ عماد صلاح الدين عبد الرزاق الشيخ داود الفساد والإصلاح إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2003 ، ص 17

² أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث،

الإسكندرية، 1999، ص 21

تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة، والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذن فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.¹

6- تكامل مشاريع الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشاريع الخدمات داخل المجتمع، وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات.²

7- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضري المقصود، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية، حيث نجد استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفرادها أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا و هاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه قادر على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، إلى جانب هذا فإن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع و يعطيها مجالات وظيفية أوسع.³

المطلب الثالث: مقومات وأبعاد التنمية المحلية

لا يمكن أن تصل فواعل التنمية المحلية الرسمية والغير رسمية لتحقيق تنمية على المستوى المحلي إلا في إطار شامل ومتكامل ومنسجم تتوفر فيه المقومات المعنوية والمادية ذلك أن تنمية المجتمع المحلي عمل متخصص له أدواته ووسائله وأبعاده التي يتم بها تخطيط البرامج المختلفة وتنفيذها ومن أهم هذه المقومات نجد المقومات البشرية والتنظيمية والمالية.⁴

أولاً: مقومات التنمية المحلية

أ - المقومات البشرية :

¹ وسيلة السبتي ، تمويل التنمية المحلية، تارك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، 2009، ص51

² وهاب نعمون سمية سريدي، مكانة الولاية والبلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة مقدمة للملقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 08 ماي 45 ،قائمة 9-10 سبتمبر 2014، ص 546

³ المرجع نفسه، ص546

⁴ تقرير التنمية البشرية لعام 1990م، ص25

يعتبر العنصر البشري أهم العناصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية ، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، و هو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات ، كما أنه هو الذي ينفذ مشروعاتها و يتابعها و يعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب ، حيث جاء في تقرير التنمية البشرية الأول الصادر عام 1990 أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمة ، هذا يؤكد أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بدون هذا العنصر لأنه يشمل الجانب الأكثر أهمية كالمعرفة والخبرة والعلوم والمهارات والقدرات والنزاهة والوطنية التي يكتسبها الإنسان من خلال العملية التربوية والتعليمية والتدريب ومن خلال الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية وتحسين ظروف العمل والمعيشة ورفع المعنويات النفسية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.¹

ويمكن النظر الى دور العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين مهمتين الأولى هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان، أما الثانية فيعتبر العنصر البشري وسيلة لتحقيق التنمية، لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الاستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور هي:

- **الرعاية الاجتماعية:** وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتتمثل في الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.
- **التأهيل الفني:** يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة

¹ حسين درويش عبد الحميد الإنسان المصري ودوره في التنمية، مصر ، الدار المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984 م، ص27

متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

- **المشاركة الجماعية أو الشعبية :** تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع المحلي بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع، وفي العملية التنموية.

إن تطبيق هذه الاستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتنشيط دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقاً وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.¹

ب- المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمتها إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية كما يمكننا أن نتصور مفهوم الإدارة المحلية في ضوء التعريف الذي تسوقه طبقة عريضة من المختصين لمفهوم المركزية أو تركيز السلطات، حيث أنها تعني احتكار السلطة الواحدة في الدولة و إن كثرت فروعها و تعددت صورها و تنوعت هيئاتها الوظيفية الإدارية العامة داخلها، و هذا ما دامت هذه الفروع و تلك الهيئات لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية تلك السلطة المهيمنة على شؤون الإدارة، وما دامت التبعية الرئاسية تربطهم دائماً وأعمالهم بها.

في ضوء هذا التعريف للمركزية الإدارية تفهم الإدارة المحلية أو اللامركزية، و هو ما يفيد بأنها طريقة في التنظيم الإداري داخل الدولة، تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية مع الحكومة المركزية، إن نظام الإدارة المحلية يختلف عن النظام المركزي الذي يقوم على أسس محددة، تختلف عن الأسس التي يقوم عليها نظام اللامركزية أو الإدارة الموسعة والموزعة على مستويات محلية، كما أنه يختلف عن اللامركزية السياسية التي تعني التفويت للدولة إلى دويلات لها دستور لها الخاص و حكومتها الخاصة و سلطات قضائية و تشريعية، فهي مجرد صورة من صور التنظيم الإداري التنفيذي الذي يقوم على مبدأ توزيع الاختصاصات الإدارية بين هيئات إدارية مختلفة ومتدرجة، و

¹ علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، الأردن دار وائل للنشر، عمان، 2002 ، ص97

مبدأ إشراك المواطن على المستوى المحلي في إدارة شؤونه و تقريب الإدارة منه بما يسمح بحل المشاكل المحلية بناء على طبيعة الزمان والمكان والمجتمع على المستوى المحلي وتمثل مؤسسات الإدارة المحلية أبرز مظاهر هذا النوع من الإدارة على قطاع واسع من المجتمعات والدول .

من خلال هذه الرؤية يمكن أن نخلص إلى العناصر الأساسية التي تبرر وجود الإدارة المحلية وتشكل أبرز أهدافها وخصائصها التنظيمية، وذلك عبر العناصر التالية:

- اختلاف المجتمع على المستوى المحلي عن الكل من حيث الاحتياجات و المصالح.
- انتخاب الهيئات المحلية التي يمكن أن تدير هذه المصالح.
- تبعية الإدارة المحلية للإدارة المركزية من حيث الرقابة.
- التدرج من حيث الأهمية و سلم المسؤوليات.
- الإدارة المحلية أكثر فهما و استيعابا للمشاكل التي يعاني منها المواطن على المستوى المحلي، و أكثر تجاوبا معها بفعل الاحتكاك.
- الخطة التنظيمية العامة لمؤسسات الإدارة المحلية تخضع للتوجهات العامة للدولة، و هي تتبعها كذلك من خلال تحصيلها للموارد الضرورية لعملها.
- وجوب تضافر الجهود بين الإدارة المحلية و الإدارة المركزية من أجل تفعيل الإمكانيات المتاحة والتساند وضمان أكبر قدر من الانسجام والتوافق والفعالية التنظيمية.
- تأثر الإدارة المحلية بالمشاكل التي تصيب الدولة و النظام الاجتماعي ككل.¹

ج - المقومات المالية :

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ،حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية و من الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية كما أن تسيير

¹ عكوش عبد القادر التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر

هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة رؤوس الأموال و هذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة،¹ والمقصود برؤوس الأموال هي تلك الأموال التي يتم ادخالها بقصد إعادة استخدامها مرة أخرى ومن بين أوجه الاستخدام الاستثمار العيني المتمثل في المعدات والمباني والآلات التي يحوزها المجتمع ، إذ لا قيمة لرأس المال النقدي ما لم يتحول إلى أصل منتج لسلع وخدمات²، ذلك أن رأس المال النقدي الذي لا يتحول إلى استثمارات قد تعود بالفائدة للمجتمع ويساهم في تغيير نمط الحياة المعيشية تجعله عرضة للتلاعب به واختلاسه وقد يزيد الوضع تأزماً وتخلف هذا ما اكده بعض الكتاب المعاصرين حيث يرون أن مجرد توافر رأس المال لا يعني شيئاً ما لم تتوفر العناصر الأخرى بل سيقرب عليه ضياع الموجود منه، و يشكل رأس المال أهم عامل في التنمية حسب نظرية حلقة الفقر، والتي لا يمكن التخلص منها إلا عن طريق توافر حد أدنى من رأس المال من حيث الحجم والتنوعية مع توفر رصيد كافي من المعرفة الفنية والمهارات البشرية التي يملكها المجتمع ومدى تدريب السكان على استخدام العلم والمعرفة الفنية بكفاءة كبيرة ، كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ و تنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم و موازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.³

ثانياً أبعاد التنمية المحلية:

أ- البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصادياً، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي . ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقاً

¹ خالد سمارة الزغبى، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985، ص 35

² سيد احمد عبد الخالق، مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص 169-170

³ خالد سمارة الزغبى، تشكيل المجالس المحلية وأثره على مكافحتها في نظام الإدارة المحلية دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 1993، ص 35

تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو التوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس... إلخ. هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لإفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة.

ب- البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنساني شكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.¹

ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحباً لوطنه ومنطقته. وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن والإسكان... إلخ. كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثر المباشر على شرائح المجتمع إيجاباً أو سلباً.²

ج- البعد البيئي:

أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلاً بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق

¹ باتر محمد علي وردم، المرجع نفسه، ص 189

² باتر محمد علي وردم، المرجع نفسه

التصحر وما إلى وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم 2، وعلى أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى الدولي . وقد كانت أحد أهم المسائل الرئيسية التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.

ينظر الاقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها نظاما مغلقا تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع والخدمات. ثم توزع العائد على عناصر إنتاج من أرض ويد عاملة ورأس مال، ومثل هذه المعادلة من باطن الأرض يعني نقصا لمجموع هذه الإمكانيات الاقتصادية، بالإضافة إلى عمليات الاستخراج نفسها قد تكون مصحوبة بتلوث البيئة، بما في ذلك من مخلفات الاستخراج هذه كذلك فإن عملية زراعة المحاصيل وحصادها قد تسبب انجراف التربة بفعل الرياح ومياه الري مما قد يحد من خصوبة الأرض مستقبلا. ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى أغفلها هذا النظام، إذ لا يأخذ في الحسبان ما يصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي، ولا يعطي أية قيمة للموارد الطبيعية وتعتبر التكاليف المتعلقة بمكافحة التلوث والرعاية الصحية للحالات المتضررة ربما أكبر قيمة من الناتج المتحصل عليه من هذه العملية الإنتاجية.

ينظر الاقتصاد البيئي التقليدي إلى مشكلتين ، الأولى مشكلة الآثار البيئية والثانية الإدارة السلمية للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة بين الأجيال)، مثل هذا المنطق وحتى في ظل غياب أي تقدم تكنولوجي لا ينظر إلى نصب الموارد كمشكلة أساسية إذا كان رأس المال الذي يجمعه الإنسان مستداما بالقدر الكافي بالنسبة للموارد الطبيعية . أي انه يستعيز عن رأس المال الطبيعي برأس مال أكثر إنتاجية يجمعه من خلال نشاطات ومشاريع معينة ، ولكن المأخذ على هذا التوجه هو أن مبدأ الاستعاضة محدود لأن رأس

المال الطبيعي يمكن أن يستثمر في مجالات عديدة. في حين أن رأس المال الذي يجمعه الإنسان يفتقد إلى هذه الصفة، ولا يمكن مقايضة المصادر البيئية بموارد اصطناعية أوجدها الإنسان.¹ ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة. وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاث الاجتماعية والبيئية والاقتصادية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع. وفيما يلي جدول المعايير التي تعتمدها الأبعاد الثلاثة

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية المحلية و مجالاتها وعراقيل تسييرها

ينقسم مبحثنا هذا الى ثلاث مطالب نتطرق فيها إلى نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية وكذا عوائق و عراقيل تسييرها.

المطلب الأول: نماذج التنمية المحلية:

لقد تعددت النماذج التنموية المنتهجة من قبل الدول المختلفة، إلا أنه حددت ثلاثة مناهج، اعتبرت الأكثر انتشارا ونجاعة في تحقيق التنمية المحلية والمتمثلة في النموذج التكاملي، النموذج التكيفي والنموذج المشروع.

أولاً: النموذج المتكامل:

يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة، كما يتضمن تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية كل من جهته، كما يقوم على تشكيل وحدات إدارية جديدة تتولى توفير مؤسسات التنمية في المجتمعات المحلية ويشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة المحلية.

¹ عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزلط، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها وأساليب قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع

ويشترط لنجاح هذا النموذج توفر شكل من أشكال الاتصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة، متواصلة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة ومشتركة كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر كذلك قدر من اللامركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.¹

ثانيا: النموذج التكيفي:

يتفق هذا النموذج في التنمية، مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما ينبثق من المستوى المركزي، إلا أن الاختلاف بينهما، هو أن هذا النموذج يركز على تنمية المجتمع المحلي واستثارة الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وهو لا يتطلب تغييرا في التنظيم الإداري القائم، وبرامجه يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، ويتناسب هذا النموذج مع الدول الحديثة الاستقلال، والنامية نظرا لندرة الموارد المالية والفنية لها.²

ثالثا: نموذج المشروع:

هناك اختلاف بين النموذج المشروع، وبين النموذجين السابقين، وذلك لكون هذا الأخير، يطبق في منطقة جغرافية معينة لها خصوصياتها المميزة، ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية، أن هذا النموذج المتعدد الأعراض يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي قابل للتطبيق على المستوى القومي، إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق المحلية.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المحلية

إن رسم أي استراتيجية للتنمية المحلية يفترض تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة بغرض رسم السياسات التي تتلاءم معها وهذا لا يتوفر إلا بوجود تصور واضح لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل ونوع العلاقات، ذلك لأن التنمية المحلية هي جزء متكامل من التنمية الوطنية وأي انفصال عن المبادئ والأهداف يؤدي بطبيعة الحال إلى تنمية غير متوازنة تخلق

¹ أحمد عبد الفتاح ناجي التخطيط للتنمية في الدول النامية، صنعاء: المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص 36

² مصطفى زايد التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 6

العديد من المشاكل على المدى الطويل، ولعل من بين أهم عناصر استراتيجية التنمية المحلية ما يلي:¹

- مراعاة مبدأ التكامل بين جميع جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل بتدخل الدولة وتوجيهها المستمر، أي أن استراتيجية التنمية المحلية لا بد أن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاقتصادية، الثقافية، السياسية والاجتماعية للمجتمع المحلي لذلك فأفراد المجتمع المحلي أكثر قدرة من غيرهم على فهم طبيعة بيئتهم المحلية وإمكانياتها ومواردها فضلا عن دور الحكومة والهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية.
 - لا بد أن تكون للتنمية المحلية رؤية علمية تبدأ من العموميات وتنتهي إلى الجزئيات ومن الملائم أن يعلم مخطوطو التنمية أن إنهاء المشاكل الكبرى سيؤدي آليا في كثير من الأحيان إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجا هامشيا لها.
 - الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانيات والموارد المتاحة والمتوفرة بالمحليات بالإضافة إلى الاعتماد على الذات من خلال تسيير المعونات والدعم الحكومي المقدمين من طرف الدولة لإرساء قواعد التنمية المحلية وإشباع كافة الحاجات المطلوبة.
 - إن وضع هذه الاستراتيجيات ورسم مختلف السياسات الملائمة لها يستهدف في المقام الأول تحقيق برامج ومشروعات التنمية المحلية في الميادين والمجالات المختلفة.
- المطلب الثالث: عوائق وعراقيل التنمية المحلية في الجزائر.**
- تعتبر الجزائر كغيرها من عديد الدول الإفريقية والشرق أوسطية التي تعاني جملة من المشاكل التي تعترض التنمية لمحلية بها، وذلك ما تؤكد عليه العديد من المؤشرات لبرامجها التنموية المتعاقدة كنسبة البطالة الفقر، الفساد والتهميش وغيرها التي حالت دون تحقيق المستوى المطلوب للتنمية ومنه سنتناول جملة من العوائق والعراقيل التي كانت سببا في ذلك.
- الفرع الأول: الحكم المحلي وخصوصية الجماعات المحلية في الجزائر**
- بين الواقع التنموي الفشل المتعاقب للحكومات المحلية منذ الاستقلال إلى اليوم، لذا وجب العمل على إيجاد بيئة من شأنها تحقيق دفعة قوية في مجال التنمية بشتى مستوياتها لتجاوز الحكم

¹ سامي محمد جابر وآخرون، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 29

الغير صالح ومن خصائص الحكم غير الصالح (poorgovernance) ما يلي:¹

- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وبين المال العام والخاص ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة واستغلالها لصالح مصلحة خاصة.
- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.

وإذا كانت هذه الخصائص تشترك فيها معظم مناطق العالم فإن الدول العربية ومن بينها الجزائر تعد إدارة الحكم فيها أضعف من كل مناطق العالم الأخرى وهذا ما بينته دراسة البنك الدولي وتقرير التنمية الإنسانية العربية، فمثلا عملت الدولة على تشجيع الاستثمار على المستوى المحلي دون أن ترفق هذه السياسة الاقتصادية بوسائل الرقابة الفعالة للمال العام.²

رغم ما تتمتع به البلدية من شخصية معنوية واستقلال مالي باعتبارها قاعدة اللامركزية إلا أن هذه اللامركزية تبقى نسبية وخاضعة لرقابة تمس أعضاء المجلس الشعبي البلدي وأعمال البلدية وتصرفاتها للمجلس البلدي كهيئة، فالرقابة على أعضاء المجلس الشعبي البلدي باعتبار أن أعضاءه يخضعون لرقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيس الدائرة، وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية والتوقيف أو الإقالة، وتتمثل كذلك الرقابة على الأعمال التي تتخذ عدة أشكال منها التصديق على المداورات الخاصة بالميزانيات والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية بلدية حيث حدد المشرع مجموع حالات ابطال وإلغاء مداورات من طرف الوالي.³

تظل الإصلاحات التي تعاقبت على الدولة منذ الاستقلال في مجال النهوض بالتنمية المحلية التي تعتبر كأساس للتنمية الشاملة غير كافية، إذ لا يزال الفساد والبيروقراطية تسيطر على الإدارة المحلية وكذا رغم زيادة وتيرة الحريات والاستقلالية حيث يبقى إصدار القوانين دون تطبيقها على

¹ بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر ، ورقة قدمت في الملتقى الوطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات 16-17 ديسمبر 2008 ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامع الشلف، ص7

² بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 9

³ ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 11، 12

أرض الواقع أساس التناقض وهذا ما يؤدي في الأخير إلى رداءة الوضع التنموي وحالة المجتمع الجزائري ككل.

الفرع الثاني: واقع وتطور التنمية المحلية في الجزائر

لقد عرفت الدولة الجزائرية العديد من الأسباب أثرت سلبا على النشاطات التنموية المحلية والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرغوبة ويمكن حصرها فيما يلي:

- أسباب تنظيمية وتقنية :

عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية بما أن اللامركزية ليست في إطار قانوني وسياسي، بل هي ممارسة تكتسب في الميدان، من خلالها يمكن للجماعات المحلية أن تقوم بكل نشاطاتها بصفة تجعلها تخدم المواطنين بطريقة أنجع، ومنه تساهم في توسيع قواعد الديمقراطية المحلية أين تكون مشاركة المواطنين فعلية، وهذا ما لا يمكن ملاحظته على أرض الواقع بل أن هناك احتكار لعملية صنع القرار من طرف السلطات المركزية، وتبرز هذه الاحتكارية في عملية التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية مع استبعاد مشاركة الجماعات المحلية في المخططات البلدية للتنمية والتي يحدد محتواها على المستوى المركزي.¹

- **ضعف الموارد البشرية:** يعتبر العامل البشري أساس التنمية المحلية فمنه وإليه تعود التنمية وبالتالي فلا بد من توفر الموارد البشرية المؤهلة وذات الكفاءة في الميدان.

إن معظم الدول النامية بما فيها الجزائر تعاني من خلل هيكلي في بنية الهيئات المحلية فهناك قضايا متعددة تتعلق باليد العاملة من حيث لائها، تأهيلها وتحفيزها، نقص الخبرات الفنية وانخفاض مستوى كفاءة موظفي الإدارة المحلية (البلديات خاصة، إضافة إلى قلة المهندسين والمختصين العاملين في المؤسسات المحلية والبلدية وهذا يعتبر من المشاكل التقليدية والتي لازالت تواجهها الإدارة المحلية.²

¹ وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية الجزائر : جامعة باتنة، 2010 ص91،90

² يوسف نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة تيزي وزو 2000/2008، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس 2010، ص 58

إلى جانب ذلك تعاني البلديات والعديد من الهيئات المحلية من غياب شبه تام لعنصر المشاركة الشعبية ويعود ذلك للعديد من الأسباب أولها انفراد النخب الحاكمة بإدارة الشؤون العامة التي تخص المجتمعات المحلية، الوجزائر رغم النص القانوني في كل من قانوني البلدية والولاية على الرقابة الشعبية وعلانية الجلسات إلا أن جلسات المجالس المحلية تتم بعيدا عن أية مشاركة شعبية ولا يحضرها إلا القليل¹، فقد جاءت المادة (26) من قانون البلدية بأن جلسات المجلس الشعبي البلدي علانية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة.²

- المشاكل المالية : تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أية سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدمائية وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية بدون الاعتماد كلية على الإعانات والدعم المركزي، وهذا يكسبها ضمانات لاستقلالها ويبعد عنها الرقابة الشديدة التي تمارسها المركزية وعليه فإذا كانت معظم الهيئات المحلية في الجزائر تعتمد على الدعم المركزي فهذا يعني فقدانها بعض استقلاليتها المنصوص عليها في قوانين ونظم الإدارة المحلية ولا تنتهي مشاكل الجماعات المحلية عند شح الموارد المالية فحسب بل أنها تخضع لرقابة مركزية صارمة متعددة القنوات والآليات مثل الرقابة التي يمارسها الجهاز التنفيذي والرقابة التي يمارسها الجهاز التشريعي.³

والملاحظ في الجزائر أن الجباية المحلية تعاني من صعوبات تتمثل في الغش والتهرب الجبائي والذي يمس كل من الدولة والجماعات المحلية والتي يحرمها من مبالغ ضخمة، يمكن توجيهها للاستثمار في مجالات عديدة باعتبار أن الضريبة تمثل عبئا على الفرد وتثير تذمره ومنه يسعى المكلف إلى عدم دفعها قصدا لمخالفة أحكام القانون الجبائي، وهذا الأداء حرم الجماعات المحلية من إيرادات معتبرة والتي تقدر بملايين الدينارات.

كما لا يجب إغفال احتكار الدولة للسلطة الجبائية بحيث أن إنشاء الضرائب المحلية هو من اختصاص الهيئات المركزية للدولة، حيث لا تمتلك الجماعات المحلية أي حق لتأسيس الضريبة

¹ غانم عبد العالي العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة لندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت، 2002

² المادة 26 من قانون البلدية رقم 11/10

³ يوسف نور الدين، مرجع سابق، ص 58

ولا حتى وعائها أو معدلاتها أو مجالات تطبيقها، كما أن الموقع الجغرافي يلعب دورا هاما في التأثير على تدهور المالية المحلية نظرا لتواجدها في مناطق يندم أو يقل النشاط الاقتصادي بها فضعف النشاط الاقتصادي في بعض البلديات، يعتبر معرقلا للموارد المالية وخاصة الجبائية منها مع ازدياد مشكل عدم العدالة في توزيع الموارد بين الجماعات المحلية والدولة وبين الجماعات المحلية ذاتها في تدهور الحصيلة الجبائية المحلية.¹

فكل هذه الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها معظم النظم المحلية في الدول النامية بما فيها الجزائر تستدعي إعادة النظر واتخاذ إجراءات أخرى من شأنها خلق نظم جديدة أكثر فعالية ومشاركة من أجل التعاون الثنائي بين الإدارة المحلية والمواطن.

¹ عولمي بسمه، تبعية الموارد الجبائية للسلطة المركزية وأثارها على عجز البلديات في الجزائر للإشارة إلى بلديات ولاية تبسة كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تبسة، ص 09-10

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها التنمية المحلية بداية من دراسة لنشأة وتعريف التنمية المحلية وخصائصها، وصولاً إلى الأهمية والأبعاد والأهداف المشكلة للتنمية المحلية، بالإضافة إلى الركائز الأساسية للتنمية المحلية حيث أنها تعتمد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في ظل تفاعل وترايط الجهود الحكومية مع المشاركة الشعبية. ثم قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية المستدامة ووجدناه أنها أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف الموجودة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة، وتعتمد في قياس مدى فعاليتها على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة، وعلى الرغم من ذلك فهي تعاني من مجموعة من المعوقات والعراقيل التي يجب تداركها.

الفصل الثالث:

تأثير التنمية المحلية على
التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد

إن تبني أسلوب العمل التنموي المحلي هو شرط لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ، لإعطاء أكثر استقلالية لكل الفاعلين المحليين للعمل و تغيير الواقع المحلي ، والجزائر عبر تاريخها التنموي دأبت على رفع التحدي والمضي قدما لتحقيق وتيرة تنمية متسارعة، وقد راهنت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال إعطاء الجماعات المحلية كل الإمكانيات المادية والتنظيمية وتحت مراقبتها للقيام بالعمل بتزويدها بكل الصلاحيات التي تسهل عملها.

الجزائر ومع البدايات الأولى للاستقلال تدخلت بكثير من الأدوات والأساليب التنموية المتنوعة، وازدادت تنوعا عبر الزمن ، فالبرامج الخاصة سنة 1966 و برنامج التجهيز المحلي سنة 1970 و بناء القرى الاشتراكية والأساليب تطورت كثيرا اليوم لتمس جميع المناطق و القطاعات وكل مناحي الحياة، برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم العمل به و ما تبعه من برامج و تدخلات لا دليل على الاهتمام المتزايد من قبل السلطات لإعطاء التنمية المحلية حيزا أكبر للتدخل و السير في إطار أسلوب اللامركزية الإدارية.

المبحث الأول: الفاعلين في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

نتيجة للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر في التسعينيات وما انجر عليها من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سارعت إلى تبني مبادرة الإصلاحات التي مست جوانب تشريعية وتنظيمية على كافة القطاعات، تحت شعار تطبيق مبدأ التشاركية التي كرسها قانون البلدية رقم 11/10 المؤرخ في 22/06/2011 وقانون الولاية 12/07 المؤرخ في 21/02/2012 حيث نصا على تطبيق مبدأ الشراكة المجتمعية في تسيير الشأن المحلي وجعل كل من نظام البلدية والولاية نظاما مفتوحا على كل الفواعل.

المطلب الأول: الجماعات المحلية كفاعل محلي في التنمية

تحتل الجماعات الإقليمية المركز القاعدي، وتعتبر الخلية الأساسية وحجر الزاوية في علاقة المواطن بالدولة، كما أنها الإدارة الأكثر قربا منه ومن مشاكله وشكاويه، ولذا جعل المشرع الجزائري الجماعات المحلية المحرك الأساسي للتنمية المحلية من خلال تكريس هذا الحق في كل من قانوني البلدية والولاية.

الفرع الأول: دور البلدية في التنمية المحلية

نظرا لما تحوزه البلدية من اختصاصات واسعة ومتنوعة فقد عرفت العديد من المراحل والمحطات في إطار قوانين تنظم تلك الاختصاصات وتحدد الجهات المعنية بذلك، بحيث جاء قانون البلدية 10-11 بالعديد من النصوص متفرقة تتضمن هذه الاختصاصات.

1- اختصاصات المجلس الشعبي البلدي : مكن المشرع المجلس الشعبي البلدي اختصاصات واسعة ومتنوعة، نظمها القانون 10-11 المتعلق بالبلدية في أربع فصول من الباب الثالث، تحت عنوان صلاحيات البلدية من المادة 103 إلى المادة 124¹، كما وردت هذه الاختصاصات متناثرة في المنظمة القانونية مفصلة بذلك جوانب أخرى وتتجلى تدخلاته في الميادين التالية كما أ- في ميدان التنمية والتهيئة: يقوم المجلس الشعبي البلدي بإعداد برامج التنمية السنوية والمتعددة السنوات، تماشيا مع عهده الانتخابية، بما معناه وضع خارطة طريق تنموية مستقبلية مرافقة لعهد المجلس، يصادق عليها ويحرص على تنفيذها في إطار القانون والمخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية.²

¹ اسماعيل فريجات، مرجع سابق، ص 114

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 107 من قانون 11/10 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011

ب- في ميدان التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز: وتتمثل أساسا في الآتي:

- إعداد المخطط البلدي للتنمية القصير والمتوسط وطويل المدى ثم المصادقة عليه مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التنمية العمرانية.
- المشاركة في الإجراءات المتعلقة بعمليات التهيئة العمرانية ويتعين على البلدية عمل ما يلي:
- التزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين الجاري العمل بها.
- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء للشروط المحددة في التعليمات القانونية.
- المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار ذات القيمة التاريخية وحماية الطابع الجمالي.
- حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء أثناء إقامة المشاريع السكنية والصناعية.
- إعداد الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لممتلكات الدولة وبكل العمليات الخاصة لتسييرها وصيانتها.¹

ج- في المجال الاجتماعي: ويشمل تدخل البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب، بالإضافة إلى الثقافة والتسلية والسياحة، أي ترمى إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للمواطنين.

1- التعليم: تتخذ البلدية كافة الترتيب فيما يتعلق بإنجاز المدارس الابتدائية طبقا للخريطة

المدرسية الوطنية وضمان صيانتها، ذات الأمر بالنسبة لإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية، والسهر على ضمان توفير النقل المدرسي ، كما أوكل للبلدية في حدود إمكانياتها وعند الاقتضاء ترقية وتسهيل فتح مراكز الطفولة والرياض والتعلم التحضيري والتعليم الثقافي والفني، مع تشجيع عمليات التمهين والعمل على خلق مناصب شغل.²

2- الشباب والرياضة والثقافة والسياحة: في جانب الثقافة يخول للمجلس الشعبي البلدي اتخاذ

كافة الإجراءات الضرورية التي من شأنها دفع وترقية الثقافة على مستوى البلدية، والعمل على صيانة المراكز الثقافية المتواجدة عبر ترابها في حدود إمكانياتها المالية، أما الجانب السياحي فان القانون البلدي أجاز للبلدية أن تبادر بكل إجراء يسمح لها بتشجيع وتوسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين على استغلالها.

أما فيما يخص المجال الرياضي والترفيهي، فلبلدية دور كبير في صيانة الهياكل الرياضية

¹ زيدان ،جمال مرجع سابق، ص ص 102،103

² اسماعيل فريجات، مرجع سابق، ص 117

بحسب قدراتها المالية والشبانية، وتخصيص اعتمادات مالية معتبرة لإعانتهم ضمن ميزانية البلدية.¹

د- في مجال الصحة : للبلدية دور هام في إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج؛ فهي ملزمة بتحسين استغلال وصيانة مجموع المؤسسات الصحية الموجودة في إقليمها والسهر على استمرار مصالح الصحة العمومية و تعلم السلطة الوصية - وزارة الصحة - بكل ما تلاحظه من مخالفات والضغوط التي تعرقل النشاط العادي للمؤسسات كما تقترح البلدية الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء الخدمات الصحية²، حيث في القانون 11/10 تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولا سيما في المجالات:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور.
- إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.³

هـ - مجال الاقتصاد والمالية: في هذا المجال أعطى المشرع الجزائري للبلدية الحق في إنشاء بموجب مداولة لجنة دائمة مكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية والاستثمار إضافة إلى إمكانية إنشاء لجان بلدية مؤقتة تتكفل بمتابعة النشاطات الاقتصادية إضافة للمجلس الشعبي البلدي كهيئة لا مركزية والدور المنوط به في مجال التنمية المحلية نجد بالمقابل لذلك هيئات بلدية لا مركزية تلعب هي الأخرى دورا في ميدان تنمية البلدية، تتمثل في رئيس المجلس الشعبي البلدي والهيئة التنفيذية للبلدية، وتعد البلدية المحرك الأول للاقتصاد المحلي، وذات أهمية كبيرة في خلق الثروة ومناصب الشغل، في إطار برنامجها التنموي والسياسة العامة للدولة حسب إمكانياتها الفلاحية والصناعية والسياحية وتعمل على ترقيةها وتشجيع كل مبادرة أو عملية في هذا الجانب.⁴

¹ زيدان، جمال مرجع سابق، ص ص 104، 105

² معاوي وفاء، مرجع سابق، ص 79

³ المادة 123 من القانون 11/10، المتعلق بالبلدية

⁴ المادة 31 من القانون 11/10، المتعلق بالبلدية

و- الإدارة المالية: اكتساب البلدية الشخصية المعنوية فهي تتمتع بذمة مالية مستقلة مما يتيح لها سلطة الحصول على الموارد المالية اللازمة لذلك وتتصرف فيها ، وهي مسؤولة عن تسييرها للمالية المحلية الموضحة لمصادر الدخل، وأوجه إنفاقها على مشاريعها "الميزانية" هذه الميزانية يتولى إعدادها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.¹

للمجلس الشعبي البلدي دور هام في الميزانية التي يقدمها رئيس المجلس للمصادقة عليها بجميع موادها وأبوابها، سواءاً تعلق الأمر بالميزانية الأولية أو الإضافية، فالأولى يصادق عليها قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة المعنية، أما الإضافية فتستلزم أن يمون ذلك قبل 15 جوان من السنة الجارية.²

ووفق إجراءات أوضحتها المادة 13 من قانون 11/10 المتعلق بالبلدية تكون الميزانية محل حلول من الوالي في حال كانت الميزانية غير متوازنة أو لم تنص على النفقات الإجبارية كما يتدخل خلال تنفيذها لامتصاص العجز كما ورد في المادة 184 من نفس القانون.

2- اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي : ويمثل الهيئة الثانية في البلدية وتتمثل اختصاصاته حسب القانون البلدي 11/10 فيما يلي:

- 2-1- اختصاصاته بصفته ممثلاً للبلدية :** فقد نصت المادتان 77-78 من القانون أن يمثل رئيس المجلس البلدية في التظاهرات والاحتفالات الرسمية وكذا كل الأعمال الحياة المدنية والإدارية في نطاق التنظيمات المعمول بها في هذا الشأن.
- ينفذ ميزانية البلدية وهو الأمر بالصرف ويتخذ المبادرات لتطوير مداخل البلدية ويتابع تطور مالية البلدية ويبرم العقود المختلفة ويقبل الهدايا والوصايا.
- يبرم المناقصات والمزايدات كما يتولى مراقبة حسن تنفيذها.
- التقاضي باسم البلدية والحسابها واتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم والإسقاط.
- يمارس السلطة السلمية على الموظفين وسلطة تنصيب العمال والموظفين.
- المحافظة على أرشيف البلدية وحقوق الأملاك العقارية والمنقولة واتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية.
- يسهر على وضع المصالح والمؤسسات العمومية البلدية وحسن سيرها.

¹ إسماعيل فريجات، مرجع سابق، ص 118

² المواد من 180-181-182 من قانون 11/10 المتعلق بالبلدية

2-2 اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته وكيلًا عن الدولة والحكومة:

باعتبار رئيس المجلس الشعبي البلدي وكيلًا عن الدولة يجعله تابعًا وتحت السلمية للوالي في معظم المهام التي لها علاقة بالدولة كالأمن والسيادة وهي الصفة التي أكدت المادة 85 من القانون البلدي 10-11، حيث أعلنت صراحة أن رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلًا للدولة والحكومة على مستوى البلدية، وبالتالي ترتب عنه منح رئيس المجلس الشعبي البلدي صفتًا ضابط الحالة المدنية وضابط الشرطة القضائية وكل ما يتعلق بمجالات الضبط الإداري.¹

وبصفته ضابط الشرطة القضائية فقد اعترف له قانون الإجراءات الجزائية الجزائري بصفة الضبطية القضائية التي تعطي له الحق في البحث عن مرتكبي المخالفات وإحالتهم على القضاء.² كما أنه خول لرئيس المجلس الشعبي البلدي عدة اختصاصات أخرى كالضبط الإداري والحفاظ عن الأمن العام وتوفير السكنية³، كما يقع على عاتقه العديد من المسؤوليات الأخرى تحت سلطة الوالي، كأمين تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات.

الفرع الثاني: دور الولاية في التنمية المحلية

اعتبرت الولاية منذ نشأتها جماعة عمومية إقليمية ولها اختصاصات سياسية، اقتصادية اجتماعية وثقافية، وهي أيضا منطقة إدارية للدولة، وبما أن الولاية قاعدة إقليمية للدولة كما أنها وحدة إدارية غير مكرزة من جهة ثانية لذا سنتناول اختصاصات هيئتين اثنتين هما: المجلس الشعبي الولائي والوالي.⁴

1- اختصاصات المجلس الشعبي الولائي : وقد جاء القانون 07-12 والمتعلق بالولاية في مادته 01-51 يتداول المجلس الشعبي الولائي في الشؤون التي تدخل في جميع اختصاصه موزعة مجال التدخل المتعدد والمتنوع لهذه الهيئة والتي تتمثل في:

أ- الصلاحيات الاقتصادية والمالية : يقوم المجلس في المجال الاقتصادي بعدة مهام فهو يصادق على مخطط الولاية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية و يتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها

¹ إسماعيل فريجات، مرجع سابق، ص 119

² زيدان، جمال، مرجع سابق، ص 109

³ المادة 94 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية

⁴ بن شعيب نصر الدين شريف مصطفى، الجماعات 'إقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر'، مجلة الباحث، العدد 10

تنمية الولاية وذلك بتشجيع الاستثمارات على مستوى الولاية، وبيادر ويجسد العمليات التي تهدف إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية ويشجع تدابير الوقاية من الكوارث الطبيعية كما يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أخطار الفيضانات والجفاف ويعمل على انجاز أشغال التهيئة وتطهير مجاري المياه بالإضافة إلى أنه يبادر بكل الأعمال التي تهدف إلى حماية الثروة الغابية والحيوانية ويعمل على تطوير طرق وسائل الري، ويساعد البلديات ماليا وتقنيا في مشاريع التمويل بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه، وفي الأخير يقوم بالتصويت على ميزانية الولاية وضبطها على أساس خلق التوازن.¹

ب- الصلاحيات المتعلقة بالمجال الاجتماعي والثقافي والسياحي: يباشر المجلس عدة مهام تعمل على السير الحسن للمرافق الاجتماعية والصحية والتربوية، نذكر منها :

- انجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات.
- يساهم المجلس بالتنسيق مع البلديات في كل نشاط يهدف إلى حماية الأم والطفل.
- مساعدة الأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والتكفل بالمشردين والمتخلفين عقليا.
- يساهم المجلس في إنشاء الهياكل القاعدية المتعلقة بالأنشطة الشبابية والثقافية والترفيهية والرياضية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه بالتنسيق مع البلديات والهيئات وكذا الجمعيات الناشطة في ذلك، ليقدم المجلس مساعدته ومساهمته في هذه الأنشطة.

ج - صلاحيات المجلس في المجال المالي: يقوم المجلس بالتصويت على ميزانية الولاية والتي يتولى أمر إعداد مشروعها الوالي، ويتم المصادقة عليها من طرف المجلس ووفقا للتوازن المطلوب وجوبا لنص المواد 01-161 و 01-162 .

د - صلاحيات المجلس في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز والهيكل الأساسية: حيث تقوم الولاية في هذا الإطار بتحديد مخطط التهيئة العمرانية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه كما يبادر بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلدية والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق البلدية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها.

2- اختصاصات الوالي: يتولى الوالي مهام ووظائف عدة، تارة ممثل للولاية كجماعة محلية وتارة ممثل للولاية كهيئة إدارية، وتشمل ما يلي:

¹ فؤاد بن غضبان، مرجع سابق ، ص264، 265

أ- **صلاحيات الوالي بصفته هيئة لامركزية:** وتظهر صلاحياته هنا في علاقته بالهيئة التداولية كهيئة تنفيذية للولاية وذلك بموجب المادة 102 من قانون الولاية 07-12، بحيث أن الوالي يسهر على نشر وتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي.

ب- **صلاحيات الوالي باعتباره ممثلاً للولاية:** يمثل الوالي الولاية أمام القضاء كمدعية ومدعى عليها ، يعقد مشروع الميزانية، يبرم العقود والصفقات باسم الولاية، وبالتالي فهو صاحب السلطة الإدارية في الولاية.¹

ج- **صلاحيات الوالي بصفته ممثلاً للدولة:** فحسب المادة 110 من قانون الولاية، الوالي ممثلاً للدولة على مستوى الولاية، وهو مفوض الحكومة، وبالتالي فهو يمثل رئيس الجمهورية على مستوى الولاية، ويقوم بإعلام الحكومة بكل ما يحدث في إقليم الولاية ويعد التقارير لكل وزير يهمله الأمر عن كل نشاط أو قضية تتعلق بالحياة السياسية والإدارية والاقتصادية كما أنه يطلب من السلطة العليا القيام بالتحريات والتحقيقات اللازمة بالقضايا التي يرى أنها ذات أهمية.²

المطلب الثاني: القطاع الخاص كشريك محلي

يعتبر القطاع الخاص شريكا فاعلا في التنمية الشاملة عن طريق ما يسمى بالخصخصة التي عرفت الجزائر كتطبيق للتوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن نمط الاقتصاد الموجه وقد كان لذلك انعكاس على المستوى المحلي، إذ حتم على الإدارة المحلية أن تتعايش مع الوضع الجديد - وأن تتفتح على الغير ابتداء من إنجاز مشاريع مشتركة بين البلديات في إطار تطوير الاستثمار المحلي وعقد شراكة حتى مع البلديات الأجنبية بما يسمى بالتوأمة، وتتمثل صور تدخل القطاع الخاص وإشراكه مع الجماعات المحلية على المستوى التنظيمي فيما يلي:

- تعاقد الدولة مع القطاع الخاص بصفة مباشرة.
- عقد شراكة بين القطاع الخاص وممثل القطاع العام كبلدية.
- منح امتياز تسيير مرفق عام لمدة طويلة.³

¹ حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، ص 172

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 12 ، الصادرة في 29/02/2012، المادة 110 من قانون الولاية 07-12 المؤرخ في 21/02/2012

³ عزيز محمد طاهر، مرجع سابق، ص 51

رفعت الدولة الجزائرية يدها على عدة مجالات تحتكرها ليتكفل بها القطاع الخاص وقد كان تأثير ذلك واضحا على البلديات باعتبارها إحدى مؤسسات الدولة التي تقوم بمختلف المهام الاقتصادية؛ حيث حلت معظم المؤسسات العمومية للبلدية ذات طابع اقتصادي وتم خوصصة بعضها الآخر، وقد تأكد دور القطاع الخاص بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار والذي كان بمثابة تعبير عن حسن نية الدولة تجاه القطاع الاقتصادي الخاص الوطني والأجنبي حيث أعطى لعدد من التسهيلات كانت بمثابة اعتراف رسمي للدور الذي أسند للقطاع الخاص باعتباره مشاركا وطرفا في التنمية الاقتصادية للمجتمع وطنيا ومحليا.¹

ووفقا لنص المادة 111 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية " يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي، لهذا الغرض يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته، ويدخل في مفهوم هذا قبول الهبات التي يقدمها الأفراد والشركات الخاصة قصد تدعيم الاستثمار وتدعيم المؤسسات العمومية مباشرة، ويدخل أيضا ضمنها كل المبادرات الشخصية من الخواص وأيضا الاستعانة بخبراتهم في مجال تدعيم الاستثمار المحلي.²

أ- دور القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر

التشغيل من بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الاهتمام لدى الحكومات والدول وتتفق كل المواثيق والداستاتير الدولية على الحق في العمل والتشغيل الكامل، حيث أكدت ذلك نصوص كل من دستور منظمة العمل الدولية سنة 1919م والميثاق العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م كما نصت المادة 55 من دستور الجزائر لسنة 2002 على أن لكل المواطنين الحق في العمل.³ إن التوجه الجديد الذي ميز الاقتصاد الوطني منذ بداية التسعينات، يعكس سياسة التشغيل التي تجسد السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية، والمتعلقة بتشجيع القطاع الخاص وتخفيف احتكار الدولة عن طريق تخليها عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية لصالح القطاع

¹ جمال زيدان مرجع سابق، ص 76

² عبد الباسط حدد دور الجماعات الإقليمية في تدعيم الاستثمار الم حلي «، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير

كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون عام للأعمال جامعة ورقلة 2013، ص 55

³ رشيد زرواتي، مهدي عوارم، القطاع الخاص 'سياسة التشغيل في الجزائر، التطور والطموح فالتحديات، مجلة علوم الإنسان

والمجتمع، العدد 22، 2017، ص 106

الخاص، الذي تظهر أهميته في دفع عجلة التنمية المحلية التي يتخبط فيها القطاع العام.¹ بعد صدور القانون الثالث للاستثمار الخاص رقم 16-2009 المؤرخ في 3 أوت 2016 وما تضمنه هذا القانون من تشجيعات مالية وتسهيلات إدارية وضمانات قانونية لم تعرفها القوانين السابقة، خاصة بالنسبة للاستثمارات المنتجة والتي تساهم في خلق مناصب شغل جديدة، هذا التغير أدى نوعا ما إلى ارتفاع محسوس في الاستثمارات الخاصة وازدياد عدد المؤسسات الخاصة، حيث وصل إلى أكثر من 172857 مؤسسة بداية سنة 2018 وازداد معها نصيب اليد العاملة فبعدما كانت نسبة البطالة تتجاوز 27 سنة 2001 لتتراجع إلى حدود 11% وإلى حدود 10% سنة 2014 ويقابله زيادة في نسب التشغيل حيث بلغت 37,5% في سبتمبر 2014 بعدما كانت 23,7% في سنة 2003.²

تميز سوق العمل في سنة 2018 بارتفاع حجم اليد العاملة حيث قدر عدد الأشخاص العاملين ب: 11.048 مليون عامل، يشغل القطاع الخاص 6.95 مليون عامل منهم، أي بنسبة 63% بينما يشغل القطاع العام 4.09 مليون عامل أي بنسبة 37% حين انخفضت نسبة البطالة إلى 11.4% في سبتمبر 2018 بعد أن وصلت إلى 11.7% في سبتمبر 2017 أي ما يمثل تراجع ب 0.6%.³

والملاحظ أن مؤسسات القطاع الخاص في تزايد مستمر بسبب تركيز الدولة عليه كطرف أساسي ضمن معادلة الاقتصاد الوطني، واعتباره حاضنة منشأة لمناصب الشغل وقد أثبت ذلك بتزايد المستخدمين التابعين له من سنة لأخرى، وتوسع نشاطاته مما عزز موقف أفراد المجتمع منه ليصبح شريك اقتصادي واجتماعي ضروري.

إن الدولة الجزائرية أمام الوضعية الاقتصادية التي نجمت عن التراجع الكبير لأسعار النفط منذ بداية النصف الثاني من سنة 2015 قامت بجملة من الإجراءات، بدأ تطبيقها مع قانون المالية لسنة

¹ بلقاسم العباس أزمة البطالة في الدول العربية تقييم استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دولة الكويت"، مجلة

التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد 02، المجلد 10، 2008، ص 12

² رشيد زرواتي، مهدي عوارم، مرجع سابق، ص 119، 120

³ 58771/http://www.aps.dz/ar/economie

2016، حيث اتجهت للقطاع الخاص ليقوم بدوره في تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني كبديل للاقتصاد الريعي.¹

ب- دور القطاع الخاص في زيادة القيمة المضافة: تعبر القيمة المضافة عن إجمالي الإنتاج للوحدة الاقتصادية مطروحا منه قيمة المدخلات المستعملة في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة، ولقد عرفت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة أثناء مرحلة الاقتصاد الموجه تذبذبا ففي الفترة 1982-1990 شهدت زيادة قليلة، ويعود ذلك إلى برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي عرفت نوعا من التذبذب في تنفيذها مما أثر سلبا على أداء المؤسسات العمومية حيث بلغ حجم الاستثمار سنة 1991 عند حدود 6.08 %. أما بعد هذه الفترة ونظرا للانفتاح على السوق الذي عرفته الجزائر تم ملاحظة ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5 % سنة 2001 وكذا ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 23.78 سنة 2004 ثم إلى 28.84 سنة 2006 وهذا يدل على ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة.(2) والذي ارتفعت حصته في القيمة المضافة من 9656.8 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 14073.7 سنة 2017.²

ج- دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام بالجزائر : يعبر الناتج المحلي الخام عن مجموع القيم المضافة، زائد الضريبة على القيمة المضافة، زائد رسوم الإيرادات، أو يعبر عن الإنتاج المحلي الخام، مضافة له القيمة المضافة للإدارة العمومية، وللقطاع الخاص دور واضح في إحداث الناتج الداخلي الخام في الجزائر ، فعلى الرغم من أسعار النفط العالمية المنخفضة، سجل النمو الاقتصادي للجزائر بداية قوية في 2017 ، وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 3.7% في الربع الأول 2017، ومن المتوقع أن يتراجع معدل النمو بشدة في النصف الثاني من عام 2017 وفي عام 2018 مع ظهور آثار تدابير ضبط أوضاع المالية العامة، والذي سيؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الحكومي.³

¹ بوسالم ابو بكر، بوفنش وسيلة، التوجه نح' القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد ،خاص، المجلد رقم (2) ، أبريل 2018، ص 243

² أحمد قايد نور الدين وبن زاف لبنى، تطبيق مفهوم الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (ورقة قدمت في الملتقى الوطني حول : إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، يومي : 06-07، ديسمبر 2017 ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

³ الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017، رقم 48 نشرة 2018، ص77، 76

بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 1.5 عام 2018 ، واستمر عند مستوى 1.5% خلال الثلاثي الأول من عام 2019 ويتوقع أن يتباطأ إلى 1.3% في آخر 2019. فيما بلغ النمو خارج قطاع المحروقات، 3.4 ، واتسم النمو في قطاع المحروقات بالبطء، وترجع الزيادة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات التي تبقى معتبرة، أساسا لنشاط القطاع الخاص.¹

المطلب الثالث: المجتمع المدني كفاعل في التنمية

ظهر مصطلح المجتمع المدني في الجزائر إثر تحول النظام نحو التعددية بعد إقرار فتح المجال للجمعيات بموجب دستور 1989، أما عن المجتمع المدني قبل 1989 فقد كان يعمل تحت سيطرة الحزب الواحد الذي هيمن على السلطة والمجتمع، مما كان له الأثر في غيابه وعدم ظهوره، بالإضافة إلى العائق القانوني المتمثل في عدم وجود قانون يرخص إنشاء جمعيات مستقلة عن إطار الحزب. وفي ظل التعددية الحزبية تم السماح لخلق نظام قانوني لما يسمى بمنظمات المجتمع المدني والتي أصبحت لها تأثير كبير في القضايا الحساسة التي تهم المجتمع بصفة عامة ورغم الواقع الذي يحد من فعاليتها فقد فرضت نفسها في مجال التنمية.²

لقد فرضت التحولات التي شهدتها العالم في مجال حقوق الإنسان ومحاربة الفساد كما جاء في أدبيات المنظمات الدولية على تفعيل دور المجتمع المدني وتمكينه في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما أدى بالجزائر إلى اعتماد هذا المسعى وما جاء في ديباجة نصوص مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة، خاصة المادة 13 التي تؤكد على تعزيز مشاركة المجتمع المدني إلى جانب الدولة في محاربة هذه الظاهرة، كما تنص المادة 15 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير على ضرورة استشارة الجمعيات المحلية والغرف التجارية والفلاحية والمنظمات المهنية أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.³

كما جاءت المادة 13 من القانون 2011 المتعلق بالبلدية يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية لكل شخصية محلية وكل خبير و كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا.

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق

² الأخضر أبو العلاء عزي التنمية المحلية والحكم الراشد، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد والتنمية المحلية،

جامعة مصطفى إسماعيل، معسكر، ص45

³ مرجع نفسه، ص 08

إن واقع مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر يؤكد عدم فعاليتها التي تجعلها غير مؤهلة بلعب أدوار إيجابية ضمن مقاربة الشراكة، وذلك لعدة عوامل أبرزها ضعف مواردها المادية والتي تعتمد على منح تقدمها الدولة، كما أن المناخ السياسي في الجزائر فرض على منظمات المجتمع المدني الانزواء تحت تنظيمات متعددة أخرى حتى تضمن لها سندا في ممارسة نشاطها، إلا أنها تكبل من جهة أخرى بقيود قانونية وأخرى أمنية تعيق قدرة الابتكار والمشاركة لديها.¹

رغم الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في المساهمة وبدرجة كبيرة إلى جانب الحكومة في تحقيق تنمية المجتمعات والنهوض بها والسير بها نحو التقدم والرفاهية إلا أنه يعاني الكثير من المعوقات في الجزائر التي تحول دون أداء الدور المنوط به بكفاءة وفعالية وعلية ينبغي اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تسهم في تفعيلها ليصبح شريكا فاعلا في مجال التنمية سواء كانت محلية أو وطنية أو شاملة.²

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ضمن برامج الانعاش الاقتصادي

لقد اهتمت الجزائر اهتماماً كبيراً بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المحلية المستدامة بصفة خاصة، وهذا من خلال عديد البرامج الذي قدمتها في هذا الإطار، ومن أهم هذه البرامج نجد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة برامج أساسية على ثلاث مطالب و هي كالتالي:

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تتمحور كلها حول تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ومن هذه الأهداف نذكر ما يلي:³

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية.
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.
- تطوير المنشآت الصحية وتحسين ظروف التمدن للتلاميذ.

¹ عمر طيب بوجلal، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016 ص

² وفاء معاوي، مرجع سابق، ص142

³ عبد الصمد سعودي، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر 2001-2014 أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2016، ص213

- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية وتطوير المنشآت والمرافق الجوارية.
 - توسيع شبكة الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.
 - توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة
 - تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.
 - تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي في الجنوب.
- لقد خصص لهذا البرنامج مبلغاً مالياً قدر بحوالي 525 مليار د.ج، للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحة تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، كالري، النقل، الهياكل القاعدية تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:¹

جدول التالي يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

النسبة %	قيمة البرنامج (مليار دينار جزائري)					القطاعات
	2004-2001	2004	2003	2002	2001	
40.1	210.4	2	37.6	77.8	93	الأشغال الكبرى
21.7	114.2	3	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	الفلاحة والصيد البحري
8.6	45	15	13	11	6	دعم الإصلاحات
100	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: (سعودي، 2016، صفحة 215)

¹ مرجع نفسه ص 214

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

خصص لهذا البرنامج مبلغاً مالياً قدر بحوالي 4202.7 مليار د.ج، ويمكن توضيح توزيع هذا المبلغ وحصة التنمية المحلية المستدامة منه في الجدول التالي:¹

الجدول أدناه يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

النسبة (%)	المبلغ (مليار د.ج)	القطاعات
45.42%	1908.5	أولاً: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها: - السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، الماء الشروب، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، إنشاء مؤسسات للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.
40.52%	1703.1	ثانياً: برامج تطوير المنشآت الأساسية، منها: - قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع المياه (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.
08.02%	337.2	ثالثاً: برنامج دعم التنمية الاقتصادية، منها: - الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري وترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
04.85%	203.9	رابعاً: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، منها: - العدالة، الداخلية، المالية والتجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.
1.19%	50.0	خامساً: برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.
100%	4202.7	مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)

المصدر : (زقير، 2015، صفحة 190)

¹ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998 - 2012 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص191

نلاحظ من خلال هذا الجدول اهتمام الدولة المتزايد بالتنمية المحلية المستدامة، حيث احتلت التنمية المحلية المستدامة المرتبة الأولى ضمن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان والمجتمعات، حيث خُصص لهذا المجال مبلغ قدره 1908.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على نسبة 45.42% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهو تكملة لما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي في محور التنمية المحلية والبشرية، ويعد تحسين ظروف المعيشة للسكان عاملاً مهماً في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على إنتاجية عنصر العمل.

ولقد تم توزيع مبالغ هذا المحور على عدة قطاعات، حيث استفاد قطاع السكن من النصيب الأكبر بقيمة 555 مليار د.ج، ثم يليه قطاع التربية الوطنية بمبلغ 200 مليار د.ج، وذلك في شكل إنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدريس وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار د.ج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية، إضافةً إلى اهتمام الدولة بدعم برامج التنمية الاقتصادية حيث تم تخصيص لها 337.2 مليار د.ج، أي نسبة 8.02% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.¹

المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014):

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)، حيث خُصص لهذا البرنامج مبلغاً مالياً قدر بحوالي 21124 مليار د.ج، أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار. ولقد حظيت التنمية المحلية، خاصةً البشرية منها بحصة الأسد في هذا البرنامج، حيث خُصص لها ما مقداره 10122 مليار د.ج، أي ما يُعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، كما هو موضح في الجدول:²

¹ عبد الصمد سعودي، مرجع سابق، ص 234-235

² عادل زقير، مرجع سابق، ص 193

جدول أدناه يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

النسبة (%)	المبلغ (مليار د.ج)	القطاعات
49.59%	10122	أولاً: المحور المتعلق بالتنمية المحلية والبشرية، منها: - التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال.
31.59%	6448	ثانياً: المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، منها: - النقل، الأشغال العمومية، تهيئة الإقليم والبيئة.
8.16%	1666	ثالثاً: المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، منها - الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.
7.67%	1566	رابعاً: المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية، منها: - الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، تعزيز قدرات التقييس الصناعي.
1.76%	360	خامساً: المحور المتعلق بمكافحة البطالة، منها: - دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.
1.22%	250	خامساً: المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها: - تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الإلكتروني.
100%	21124	مجموع البرنامج الخماسي (2010-2014)

المصدر : (زقير ، 2015 ، صفحة 190)

نلاحظ من خلال الجدول السابق اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية المحلية والبشرية،¹ حيث خُصص له مبلغ 10122 مليار دج، أي ما يعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وقد انبثق هذا من الأهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، وتعزيز روابط التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية المستدامة الشاملة، من خلال انجاز المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين المهني، وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية في الجامعات، وذلك من أجل ترقية اقتصاد المعرفة،

¹ مرجع نفسه ، ص194

وإنشاء المستشفيات العمومية، وتحديث الأجهزة الطبية وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، تمويل ودعم انجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز والربط بشبكة المياه الشروب، والعناية بقطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء المركبات الرياضية ومراكز الترفيه العلمي وتكوين مؤطري التربية الرياضية، صون ذاكرة ثورة التحرير الوطني، تحديث وسائل الاتصال العمومي وتكريس التضامن الوطني من خلال مساعدة المحرومين ومعدومي الدخل وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.¹

وفي هذا الإطار فقد تم ما يلي:²

- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين

- إقامة أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات، إضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين
- 02 مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة تم تسليمها خلال الفترة الخماسية، وتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية 2014

- توصيل 01 مليون منزل بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء
- تحسين التزود بالماء الشروب على الخصوص، من خلال انجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

المبحث الثالث: نماذج مجسدة للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر

هناك نماذج عديدة مجسدة، منتهجة من قبل الدولة ، إلا أننا حددنا بعضها و التي اعتبرت الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

المطلب الأول: الإستثمار في الطاقات المتجددة

¹ عبد الصمد سعودي ، مرجع سابق ، ص 241

² عادل زفير، مرجع سابق، ص 192-193

استثمرت الجزائر في العديد من الطاقات المتجددة و في العديد من مناطق الوطن، لذلك سنأخذ واقع الاستثمار في الطاقة المتجددة من خلال دراسة مشروع المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية في ورقلة

أولاً: الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر: لقد تم الاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال عدة مشاريع في إطار الاستراتيجية الوطنية للبيئة ، كان لها أثر على نموذج الاستهلاك الوطني للطاقة و من بين هذه الإنجازات ما يلي :

1- البرنامج الوطني: إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية ، و تنويع فروع إنتاج الكهرباء و المساهمة في التنمية المستدامة. بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 ، تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية و الاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية و طاقة الرياح على نطاق واسع ، و إدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية و الأرضية ، و تطوير الطاقة الشمسية الحرارية.¹

2- برنامج الفاعلية الطاقوية في الجزائر: يستجيب برنامج الفاعلية الطاقوية إلى إرادة الجزائر في تشجيع بأكثر مسؤولية للطاقة و استغلال جميع الطرق للمحافظة على الموارد و ترسيخ الاستهلاك اللازم و الأمثل. يكمن الهدف من الفاعلية الطاقوية في إنتاج نفس المنافع أو نفس الخدمات ، لكن باستعمال أقل طاقة ممكنة و يتضمن هذا البرنامج أعمالا تشجع على اللجوء إلى أشكال الطاقة الأكثر ملائمة لمختلف الاستعمالات و التي تتطلب تغيير السلوكيات و تحسين التجهيزات ، و يتمثل برنامج العمل في مجال الفاعلية الطاقوية فيما يلي: العزل الحراري للمباني، تطوير سخان الماء الشمسي ، تعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض ، إدخال النجاعة الطاقوية في الإنارة العمومية ، ترقية الفاعلية الطاقوية في القطاع الصناعي ، ترقية غاز البترول المميع / الوقود ، ترقية الغاز الطبيعي / الوقود ، إدخال التقنيات الأساسية لتكييف الهواء بالطاقة الشمسية.²

3- التخفيض من الغاز المشتعل: من أجل التخفيض من آثار الغاز المشتعل سطرت الحكومة الجزائرية برنامجا مهما من أجل تخفيض الغاز المشتعل على مستوى الحقول النفطية و قد تم

¹البرنامج الوطني ، أطلع عليه يوم 15/05/2017 ، على الرابط التالي :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>

²Raport APCM Programme ENR, p15

استرجاع ما يقدر ب 133 مليار م3 من فاقد الغاز، في الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى 2001 ،أي حجم الغاز المشتعل قد انخفض من 9.8 مليار م3 عام 1980 إلى 4 مليار م3 سنة 2001

4- استحداث مركز تنمية الطاقات المتجددة: أنشأ في 22 مارس 1988 ببوزريعة مركز تنمية الطاقات المتجددة و من مهامه وضع برامج البحث الخاصة بتطوير الوسائل المتعلقة بالاستغلال و إنجاز المواد الخاصة بالطاقات التنفيذية المتجددة، إضافة إلى إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة ذي الطابع الصناعي و التجاري وفقا للمرسوم رقم 11-33 المؤرخ في 27 يناير 2011، و من مهامه إنتاج معدات تكنولوجيات الطاقات المتجددة و تنمية المشاريع الخاصة بها.¹

و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعني اهتماما أيضا بالطاقة الشمسية الضوئية، إذ يعد مشروع "المحطة الضوئية الموصولة بالشبكة التي تم تنصيب مولدها فوق سطح المبنى الإداري لمركز CDER مشروعا نموذجيا للاستعراض التكنولوجي و لدراسة مدى قابلية التطبيق التجهيزات و اختبارها و هو الأول من نوعه وطنيا ، أي أول محطة ضوئية تتيح ضخ جزء من الطاقة التي تنتجها في شبكة توزيع الكهرباء ذات الضغط المنخفض.²

ثانيا: تأسيس المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية بحقل "بئر ربع شمال " بورقلة : أشرف أمين معزوزي الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك ، على وضع حجر الأساس لإنجاز مشروع محطة نموذجية للطاقة الشمسية ، بقدرة إنتاجية تقدر ب 10 ميغاواط في حقل "بئر ربع شمال" في ورقلة من أجل إنتاج الإحتياجات المتعلقة بالكهرباء في هذا الحقل البترولي علما أن المحطة التي تتضمن ما لا يقل عن 32000 لوحة شمسية ، و تتربع على مساحة تناهز 20 هكتار ،يعول عليها في اقتصاد نحو 6 ملايين م3 من الغاز ،و ينتظر أن تدخل حيز الإنتاج شهر ديسمبر 2017، و قد تم توقيع إتفاقية المشروع يوم 25 نوفمبر 2016، و تتجز مع الشريك الإيطالي "إيني" الذي بلغ حجم استثماراته في الجزائر منذ عام 2010 نحو 11مليار أورو.

ثالثا: تعميم تجربة محطة الطاقة الشمسية عبر الحقول البترولية

و يراهن كثيرا على تقوية وتعزيز شراكته مع الرائد الطاقوي الإفريقي "سوناطراك" ، و بالنظر إلى أهمية الجزائر قام الشريك الإيطالي بعقد اجتماع مجلس إدارته بالجزائر كإشارة قوية للتعاون

¹ عمر الشريف استخدام الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة - دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخ'ص اقتصاد تنمية 2006-2007، ص 321

²مجلة "NOOR"، مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر لمجموعة سونلغاز العديدين 9 و 10 ، مارس 2010 ، ص84

الإستراتيجي مع سوناطراك. هذا ما قاله الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك في ندوة صحفية نشطها على هامش وضع حجر أساس إنجاز محطة نموذجية للطاقة الشمسية ، إن أعضاء مجلس إدارة مجمع "إيني" الشريك الإيطالي في إنجاز المحطة عقد اجتماعه بالجزائر لأول مرة بحضور أعضائه ، معتبرا ذلك بالرمز القوي الذي يعكس أهمية الجزائر خاصة في ظل ما تزخر به من قدرات و أمن و مناخ جذاب ، واصفا الشراكة الثنائية بالقوية و المهمة. و ذكر معزوزي أن عمر الشراكة مع الطرف الإيطالي عقود كاملة ، و جاءت لتتعزيز أكثر من خلال مشروع إنجاز محطة للطاقة الشمسية مزودة بمخبر بحث ذكي و بالتكنولوجيا و يعول عليه في تحويل التكنولوجيا و استحداث مناصب الشغل ، و لم يخف أن سوناطراك رفقة شريكها "إيني" يتطلعان لتعميم تجربة محطة الطاقة الشمسية عبر جميع حقولها في كامل التراب الوطني ، في إطار تجسيد البرنامج الوطني للطاقات المتجددة و البحث و التنمية من أجل بلوغ الفعالية الطاقوية. علما أن نحو 34 شركة أجنبية اهتمت بمناقصة للعمل مع سوناطراك و "إيني" في هذا المشروع ، مبديا حرصهم كي يكون التعاون مع شريك وطني في ظل سهرهم القائم على انتقاء الأحسن من ضمن القدرات الجزائرية . و في رده على سؤال يتعلق بعقود الغاز أوضح أنه سنويا يكون إعداد و تفاوض ، و شراكة "إيني" اعترف أنها لا تقتصر على التسويق بل أهميتها أبعد من ذلك ، بالرغم من وجود نقاش بينهما ثم يتوصل الطرفان إلى حلول تفضي إلى إتفاق حول كيفية تحديد أسعار الغاز لم يخف أنه يتم تحديدها على ضوء مصلحة الشريكين ، و جدد الرئيس المدير العام معزوزي التأكيد أن سوناطراك انخرطت في مسعى الفعالية الطاقوية، وتدرس مزايا الأسواق الحرة.¹

من جهته كلوديو ديسكالزي المسؤول الإداري بمجمع "إيني" كشف أن الطرف الإيطالي استثمر منذ عام 2010 ما لا يقل عن 11 مليار أورو بالجزائر ، و استثمارات المجمع الإيطالي تمثل 30% من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، وتحدث عن عقد لأول مرة مجلس إدارتهم بالجزائر بحضور جميع الأعضاء ، و أعلن أنه توجد إمكانية لتجسيد ثلاثة مشاريع مع سوناطراك خارج الجزائر بالرغم من أن سوناطراك تعطي الأولوية للإستثمار الداخلي ، و وقف على أهمية الغاز و القدرات التي تتمتع بها الجزائر خاصة في مجال الطاقات المتجددة ، داعيا إلى التعاون ما بين الدول الأوروبية و الإفريقية

¹ فضيلة بودريش ، تأسيس المحطة النموذجية للطاقة الشمسية بئر ربيع "شمال" -ورقلة - ، من جريدة الشعب يوم 18/03/2017 أطلع عليه يوم 17/09/2017 على الموقع الإلكتروني التالي : <http://www.djazairss.com/echchaab/81106>

و يتمتع " بئر ربع شمال" الذي سوف ينجز به محطة الطاقة الشمسية بثلاث قطارات أنجز أولها عام 1995 و الثاني عام 2002 و القطار الثالث سنة 2004 و الطاقة الإنتاجية بمنطقة بئر ربع "شمال" تعادل 84000 برميل يوميا رغم أن القدرات الحقيقية تصل إلى 100000 و يتواجد بالمنطقة 67 بئرا و 16 حقلا . و كان السفير الإيطالي قد حضر الزيارة و وضع حجر الأساس لمنطقة "بئر ربع شمال" مرافقا للوفد الإيطالي عن مجمع "إبني" ، كإشارة قوية لحرص الإيطاليين على تعميق تعاونهم و شراكتهم مع الجزائر.¹

المطلب الثاني: نموذج تحرير النفايات

في الجزائر وفي إطار البرنامج الوطني المندمج لتسيير النفايات المنزلية وماشابهها قامت الدولة الجزائرية بقفزة نوعية في إنشاء مراكز للردم التقني للنفايات عبر كامل التراب الوطني و لذلك سنأخذ مثال عن شركة Ecocet الجزائرية بولاية سطيف كنموذج لتحرير النفايات تعتبر مؤسسة Ecocet سطيف مؤسسة عمومية ولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية سطيف، حيث تسعى من خلال نشاطاتها المختلفة إلى المساهمة في حماية البيئة والمحافظة على المحيط، وذلك عن طريق معالجة النفايات وردمها بطريقة تقنية وعلمية والاستغناء تدريجيا عن الطرق التقليدية التي كانت تعتمد على حرق النفايات وتلويث البيئة والمحيط. تحتوي مراكز الردم التقني على مركز للمراقبة والتحكم يقوم بالتعرف على النفايات وتصنيفها ووزنها قبل الخضوع لأي عملية فرز نهائي ثم توجه نحو منطقة معالجة النفايات التي تحتوي بدورها على مطمر الردم التقني وكذا محطة معالجة السوائل الناتجة عن النفايات المنزلية من أجل عدم السماح بتلويث التربة والمياه الجوفية وبالتالي تلويث البيئة. كما تسعى هذه المراكز لعدم السماح لتلك المياه بالانتقال إلى الأعماق عبر تخصيص أحواض تقنية لمعالجة تلك المياه.

➤ مجهودات مؤسسة Ecocet سطيف في معالجة وتدوير النفايات

تقوم المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني Ecocet سطيف بالإشراف على مراكز ومفارغ عمومية مهمتها الوحيدة العمل والالتزام بمقاييس ومعايير وطنية في الحفاظ على البيئة، حيث

¹ مرجع نفسه

تعمل على استقبال النفايات المنزلية وما شابهها (المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة) بغرض تنظيم وتنمية قطاع الفرز والتدوير وتأمين عملية إعادة استعمال النفايات. تساهم المؤسسة إلى حد كبير في تنمية القطاع الصناعي والتجاري ودعم الاقتصاد الوطني، وذلك بخلق فرص استثمارية كبيرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار "النفايات من كوارث طبيعية إلى ثروة اقتصادية"، وهذا كله من أجل تشجيع الصناعة المحلية والتقليل من حجم الاستيراد .

تعتمد المؤسسة في معالجة النفايات على ثلاث محاور أساسية متفاعلة مع بعضها البعض تشكل حلقة مغلقة بحيث يكون فيها مصدر النفاية ومكبها بعد المعالجة في نفس الموقع وهذا يطلق عليه (3R):

Réduire: التقليل والإنقاص من كمية المنتجات التي تصل إلى نهاية الحياة في مدة وجيزة.

Récupéré: إعادة استخدام المنتجات أو جزء منها عدة مرات قبل طرحها كنفايات.

Recycle: إعادة تدوير النفايات والمواد الخام أي إعادة تصنيعها.¹

1- استغلال النفايات الصلبة تدوير واسترجاع مادتي البلاستيك والكرتون (الأثر الاقتصادي)

تشير الدراسات أن تدوير 01 طن من الكرتون يوفر 1.41 طن من الخشب و 49 م مكعب من الماء، كما أن تدوير واحد طن من البلاستيك يوفر 600 كغ من المواد الأولية أو ما يعادل استهلاك شخصين من الطاقة لمدة سنة كاملة ويقابل ذلك استهلاك شخص واحد من الماء مدة شهر، رغم عدم قيام مؤسسة Ecosec بتدوير مادتي البلاستيك والكرتون، إلا أنها تقوم باسترجاع كميات معتبرة من المادتين، وفيما يلي مجهودات المؤسسة في استرجاع مادتي البلاستيك والكرتون:

2- فرز مادة البلاستيك: تتميز معظم أنواع البلاستيك بسهولة إعادة تدويرها وانخفاض

تكلفتها نسبيا، وهو ما جعل مصانع إعادة تدوير المواد البلاستيكية من أكثر مصانع التدوير المنتشرة حتى في الدول النامية، وقد تصل نسب النفايات البلاستيكية في النفايات المنزلية إلى 15% في معظم المنازل الجزائرية. ومن المهم معرفة أن النفايات البلاستيكية تحتاج إلى مئات السنين لتتحلل مما يجعلها مشكلة قائمة بحد ذاتها، لذا فإن المخاطر المحتملة لهذه النفايات يجعل من إعادة التدوير والفرز أمرا ملحا لحماية البيئة والتربة والمياه الجوفية على السواء، ومن هذا المنطلق جندت المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني Ecosec عمالا مختصين في عملية الفرز. كما قامت بإطلاق

¹ نيوز ايكوسات، ايكوسات نيوز سطيف : المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني، 2017

مشروع الفرز من المصدر لكي لا تكون العواقب وخيمة على البيئة المحلية لولاية سطيف. فبعد وصول النفايات إلى المركز وتفرغها سواء في حفر الردم أو تلك التي استرجعت من حاويات الفرز الانتقائي يأتي دور العمال في استرجاع كل النفايات البلاستيكية، لتوجه بعد ذلك إلى مركز الفرز وبما أن المواد البلاستيكية متعددة وتتجاوز 50 مادة مصنعة إلى حد الآن فإن الأمر يتطلب فصل كل نوع من البلاستيك على حدا، حيث يقوم عمال المؤسسة بفرز هذه المادة إلى ثلاث أنواع (PET.PE FILM.PEHD). وباعتبار المؤسسة تخضع لعملية التمويل الذاتية فهي تقوم بجمع هذه المادة بحيث يتم وضع كل نوع من البلاستيك في كيس كبير، ثم يوجه إلى آلة الضغط (PRESSE A BALLE) ليتم ضغطه للتقليص من حجمه بعد ذلك يتم وضعه في حزم ووزنها ليتم بيعها لمؤسسات مختصة في رسكلة النفايات في إطار اتفاقيات مبرمة مسبقا، وعادة ما ينتهي المطاف بالبلاستيك المسترجع كمادة أولية من الدرجة الثانية تستغل في أعمال ونشاطات صناعية، وتستعمل كمدخلات في صناعة عدة مواد كالقطن الصناعي.

من جهة أخرى قامت المؤسسة باقتناء سلسلة فرز (CHAINE DE TRI) يبلغ طولها 10 أمتار وعرضها 01 متر تستعمل لنقل المواد والنفايات البلاستيكية بعد فرزها، وذلك بهدف الحصول على مواد بلاستيكية نقية خالية من شوائب المواد الأخرى عبر فرزها على عدة أشكال، وهو ما يسهل من مهمة وأداء العمال ربعا للوقت وزيادة المردودية.¹

3- استرجاع مادة الكرتون :

تعتبر عملية جمع الكرتون من بين نشاطات المؤسسة كونه مادة قابلة لإعادة التدوير، فصناعة الكرتون تعتبر استثمارا هاما تعتمد عليه معظم المؤسسات الإنتاجية في تغليف وتعبئة منتجاتها، وذلك لما يتميز به ورق الكرتون من قوة تحمل للصدمات ومقاومته للتمزق. ونظرا لأهمية هذه الصناعة وتوافر هذه المادة بكثرة في شوارع مدينة سطيف، وخاصة مدينة العلمة عبر شارع دبي التجاري الذي يعرف نشاطا تجاريا كبيرا. الأمر الذي دفع بمؤسسة EcoSet إلى إمضاء اتفاقية مع بلدية العلمة من أجل جمع مادة الكرتون الناتج عن مختلف المعاملات التجارية، إذ تعد هذه العملية من بين النشاطات التي تقوم بها المؤسسة بشكل يومي ومنتظم منذ تاريخ 30 ديسمبر 2013، أين قامت المؤسسة بتقسيم ثلاث قطاعات على مستوى شارع دبي تتم فيها عملية جمع مادة الكرتون، تمس العملية 1150 محلا تجاريا بشكل مباشر على مسار يقدر طوله 5.5 كلم وقد تم تهيئة

¹نيوز ايكوسات، نفس المرجع

شاحنتين من نوع هيونداي بسعة 3.05 طن يشرف عليها سائقين و 04 أعوان من أجل ضمان سير العملية بشكل سريع ومنظم، من الثالثة إلى السادسة مساءً أين قدرت كمية النفايات المسترجعة يوميا 950 كغ.

وموازة مع فعاليات اليوم العالمي للبيئة 05 جوان 2014 تم وضع حاوية رابعة بسعة 3م مكعب مخصصة لفرز هذه المادة، حيث تم توزيع 12 حاوية من أصل 24 في انتظار توزيع باقي الحاويات على المناطق الأكثر استهلاكاً لهذه المادة. بالإضافة إلى استغلال 03 شاحنات بصفة مؤقتة لجمع الكرتون، كونها ذات حجم كبير يمكن من جمع كميات كبيرة في مدة قصيرة، وقد شهدت مدينة العلمة أول انطلاقة لتجسيد هذا المشروع نظراً لنشاطها الاقتصادي على مستوى سوق دبي.

مادة الكرتون تذهب لفائدة مؤسسة TONIC INDUSTRIES وهذا في إطار شراكة (GAGNAT-GAGNAT)، حيث تمون مؤسسة TONIC INDUSTRIES مصالح مؤسسة Ecoset بجميع المعدات اللازمة لجمع ونقل هذه المادة كتدابير ملحقة في إطار الاتفاقية المبرمة بين الطرفين بالإضافة لآلات ضغط صناعية للورق والكرتون كتدابير ملحقة في إطار الاتفاقية المبرمة بين الطرفين والتي تساعد على تكريس مفهوم الاقتصاد التدويري الذي ينص على استخدام نفايات المواد المستعملة كمدخلات لعمليات إنتاج مواد أخرى من أجل تقليص استخدام الموارد كما تم ذكره سابقاً.

ويوضح الشكل التالي كميات البلاستيك والكرتون المسترجعة من طرف المؤسسة:

الشكل التالي يمثل كميات البلاستيك والكرتون المسترجعة من طرف مؤسسة Ecoset



4- استغلال النفايات الصلبة تدوير واسترجاع مادتي البلاستيك والكرتون (الأثر البيئي)

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (01) أهمية الكميات المسترجعة من كرتون وبلاستيك من طرف مؤسسة Ecoset بعد إبرامها لشراكة مع مؤسسة TONIC INDUSTRIES سنة 2015 حيث وجدت المؤسسة تمويها بالعتاد من أجل تسهيل عمليات الاسترجاع بين الطرفين إضافة إلى وجود سوق لبيع تلك المواد خاصة وأن الكميات المسترجعة تملك فائدة بيئية معتبرة تضاهي اقتصاد 2297 طن من الخشب 78403م مكعب من الماء، 1725 برميل من البترول و 77 طن من ثاني أكسيد الكربون كما هو موضح في الجدول التالي.¹

الجدول التالي يمثل النفايات القابلة للرسكلة المجمعة من طرف مؤسسة Ecoset وفائدتها البيئية.

النفايات القابلة للرسكلة والمجموعة من طرف المؤسسة	الفائدة البيئية
1630 طن من ورق وكرتون	2297 طن من الخشب + 78403م ³ من الماء
385 طن بلاستيك	1725 برميل بترول + 77 طن من ثاني أكسيد

المصدر: تقرير التسيير المؤسسة Ecoset لسنة 2017.

المطلب الثالث: تبني الجزائر لفكرة السندات الخضراء

يمكن استخدام السندات الخضراء لتمويل مجموعة واسعة من المشاريع البيئية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فئات مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وإدارة النفايات المستدامة، والاستخدام المستدام للأراضي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والنقل النظيف والمياه النظيفة و أو مياه الشرب .

أولاً: المشاريع التي تدعمها السندات الخضراء والدور التنموي الذي تلعبه:

تدعم السندات الخضراء العديد من المشاريع والقطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة من أهم أنواع هذه المشاريع هي :²

- منشآت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

¹ نيوز إيكوسات، نفس المرجع

² Heike Reichelt, THE EUROMONEY ENVIRONMENTAL FINANCE HANDBOOK 2010, EUROMONEY HANDBOOKS, The World Bank, US, 2008, p5

- إعادة تأهيل محطات الطاقة ومنشآت النقل للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
 - تمويل التقنيات الجديدة التي تؤدي إلى تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة
 - كفاءة أكبر في النقل، بما في ذلك تبديل الوقود والنقل الجماعي
 - إدارة النفايات (انبعاث الميثان وإنشاء مبان موفرة للطاقة)
 - تقليل الكربون من خلال إعادة التحريج ومنع إزالة الغابات
 - الحماية من الفيضانات (بما في ذلك إعادة التحريج وإدارة مستجمعات المياه)
 - تحسين الأمن الغذائي والنظم الزراعية المقاومة للإجهاد والتي ستبطل إزالة الغابات
 - الإدارة المستدامة للغابات ومنع إزالة الغابات.
- وتستخدم السندات الخضراء المستدامة بيئياً واجتماعياً في تمويل العديد من المشاريع التي :
تحافظ على البيئة في اطار التحول نحو الاقتصاد الاخضر من جهة، وتعزيز الحياة الاجتماعية
وكل نواحي الحياة من جهة أخرى، ومن بين المجالات نذكر:

1- مشروع البناء الأخضر:¹

- سواء كنت تنشئ بنية جديدة أو تعيد تركيب هيكل قائم، فهناك العديد من الطرق لتنفيذ ممارسات البناء الصديقة للبيئة، التقليل الى ادنى حد او القضاء على التأثير السلبي المقترح او الموجود على البيئة والمجتمع المحيط، وتتضمن هذه المشاريع بعض الممارسات والمتمثلة في ما يلي:
- استخدام مواد البناء المستدامة مثل الزجاج المعاد تدويره، والصلب، وكذلك مواد متجددة مثل الخيزران والمطاط
 - تركيب النوافذ والأبواب الموفرة للطاقة.
 - بناء أنظمة الاسقف الخضراء (المعروف باسم النباتات على سطح منزلك) التي تقدم العديد من الفوائد، بما في ذلك الحدائق الموجودة في الواقع، وإدارة مياه الامطار والحماية من تأثيرات الاشعة فوق البنفسجية الضارة.
 - اضافة نظم تجميع وتنقية المياه التي لا تدرك فقط، ولكن ايضا الاستفادة القصوى من الامطار.
 - تعظيم الاضاءة الطبيعية، التي لا يكتفى فقط توفير متطلبات الاضاءة وبالتالي تكاليف الطاقة)، ولكن يمكن ان تساعد ايضا في الحفاظ على دفء المباني في اشهر الشتاء الباردة.

¹ حمدي زينب، سلعة أسماء، مشاريع التمويل الاخضر كتوجيه جديد نحو بيئة خضراء، مجلة الاجتهاد للدارات القانونية والاقتصادية، العدد 01، 2020، ص 579

• استخدام الطاقة المتجددة لتشغيل المباني، على سبيل المثال، تركيب نظام ألواح شمسية تجارية.

2- مشاريع الزراعة الجديدة:¹

وذلك من خلال تمويل المشروعات البيئية التي يقوم بيها الشباب المساهمة بالتعاون مع الجهاز المصرفي في تمويل مشروعات الشباب التي يتوافر فيها أبعاد بيئية مثل تدوير المخلفات الزراعية المتنوعة بديلا عن حرق تلك المخلفات واستخدامها في الانتاج وذلك بنظام القروض الميسرة والابتعاد عن الزراعة العلمية التي تعتمد على الكائنات المعدلة جينيا.

3- مشاريع معالجة النفايات الطبية:²

تدبير نظام متكامل آمن للتخلص من النفايات الخطرة ويتم تمويله بالمشاركة مع القطاع الخاص من خلال القروض الميسرة حيث يقوم القطاع الخاص بإدارة المشروع من خلال التخلص الامن من تلك النفايات نظري رسوم تدفعها المؤسسات الصحية.

4- تمويل مشاريع الطاقة المتجددة:³

إن من أهم التأثيرات البيئية المرتبطة باستخدامات الطاقة التقليدية ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري التي ارتبطت بظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة لزيادة تركيز بعض الغازات في الغلاف الجوي وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون، وعلى العكس من ذلك، فاستخدام الطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاث تلك الغازات ومنه التلوث البيئي، حيث من المتوقع أن تبلغ الانبعاثات الناتجة عن الوقود التقليدي حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى الغازات الأخرى.

ان المجالات السابقة ذكرها وغيرها كإدارة النفايات وإعادة التدوير تعد مجالا للاستثمار المسؤول اجتماعيا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والانتقال الى الاقتصاد الاخضر والسندات الخضراء قاعدة على حشد الاموال خصوصا من القطاع الخاص لتلبية مختلف المستثمرين.

¹ ابراهيم بوزيان، أبو رواني التمويل البيئي كأداة لتحقيق التن مية المحلية المستدامة مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات جامعة الاغواط، العدد 01 ، ص 280

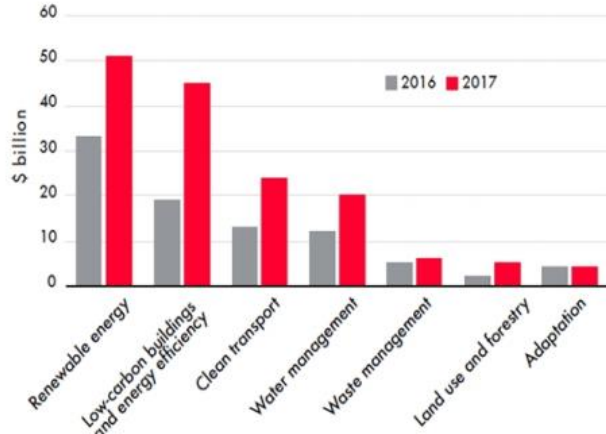
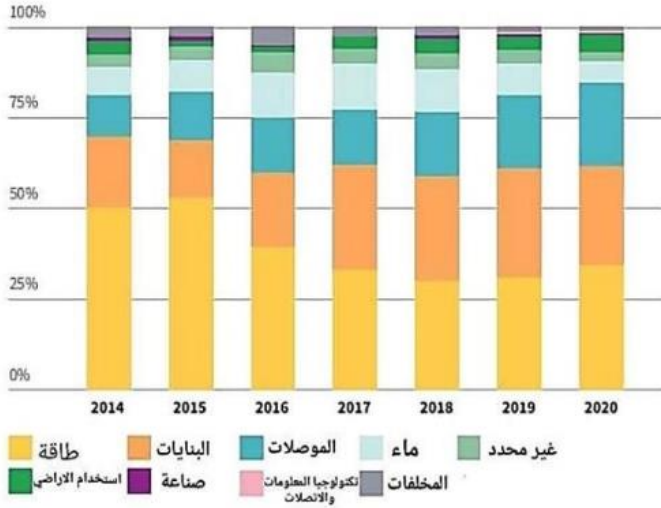
² ابراهيم بوزيان، أبو رواني، مرجع سبق ذكره، ص 280

³ طالبي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 06 2008، ص 205

أما فيما تعلق بالقطاعات التي تبنت اصدار السندات الخضراء فقد تنوعت وتزايد حجم اصدارها للسندات الخضراء عبر الزمن وهو ما يوضحه الشكلين التاليين:

الشكل رقم (02) نسبة إصدارات السندات الخضراء لكل قطاع من إجمالي اصدار السندات الخضراء

الشكل رقم (01) إصدارات السندات الخضراء بناءً على القطاعات في عامي 2016 و 2017



Source: Caroline Harrison and Lea Muethi
SUSTAINABLE DEBT GLOBAL STATE
OF THE MARKET2020 Published by Climate Bonds
Initiative www.climatebonds.net April 2021, P9

Olaf Weber Vasundhara Saravade Green
Bonds: Current Development and Their
Future Centre for International Governance
Innovation Canada March 2015. p10

يبرز الشكل رقم (01) تنامي اصدار السندات الخضراء لكل قطاع خلال سنتي 2016 و 2017 بالمليار دولار أمريكي وتركزت في قطاع الطاقات المتجددة وقطاع المباني منخفضة والنقل النظيف وإدارة المياه وإدارة النفايات واستخدام الأراضي والغابات فضلا على التكيف حيث نمى كل من اصدار قطاع الطاقات المتجددة من حوالي 32 مليار دولار إلى ما يفوق 50 مليار دولار أما قطاع المباني الخضراء فقد تنامي اصدار السندات الخضراء فيها من حوالي 29 مليار دولار إلى ما يفوق 42 مليار دولار وقطاع النقل النظيف نمى من حوالي 12 مليار دولار إلى حوالي 23 مليار دولار وهو ما يعكس تنامي الاهتمام وتزايد الطلب عليها في الأسواق المالية الدولية.

أما الشكل (02) فيبرز نسبة اصدار كل قطاع من السندات الخضراء الى إجمالي اصدارها في باقي القطاعات الأخرى الكربون حيث يتبين من خلال الشكل أن حصة الأسد الخاصة بإصدار

السندات الخضراء قد كانت من نصيب قطاع الطاقات المتجددة وقطاع المباني الخضراء والنقل النظيف التي هيمنت على حجم اصدار السندات الخضراء.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 في إطار التنمية المحلية المستدامة وتحقيق التوازن الإقليمي. حيث يظهر أن الدولة الجزائرية أعطت اهتماما كبيرا لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، و من خلال برنامج التنمية الذي يدخل في إطار مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014 حيث سطرت انجاز العديد من المشاريع التنموية، وأيضا مدى مساهمة الجماعات المحلية و المجتمع المدني و القطاع الخاص في تجسيد برنامج التنمية و مدى سعي الجزائر في تحقيق ذلك من خلال إستراتيجية التحكم في تدوير النفايات و التخلص منها و استثمارها في الطاقات المتجددة و ايضا بنيتها لفكرة السندات الخضراء لتمويل مجموعة واسعة من مشاريع التنمية

خاتمة عامة

خاتمة

تعتبر التنمية المحلية المستدامة الوسيلة الأنسب لدفع دولة ما نحو التطور والازدهار وذلك من خلال عملها على احترام خصوصية كل إقليم وإعطاء فرصة المشاركة للمواطنين، لذلك حظيت عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، علاوة على كونها السبيل للوصول إلى تنمية وطنية شاملة خاصة إذا تم تفعيل برامجها في إطار نهج الاستدامة، لذلك تظل التنمية المحلية الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدولة والجماعات الإقليمية على حد سواء في تفعيل استراتيجيات التنمية المحلية على المستوى الوطني أو المحلي وذلك في إبراز دور المجالس المحلية المنتخبة خاصة البلدية باعتبارها المسير الإداري للمرافق المحلية وبإمكانها تجاوز كل الصعاب والعوائق التي تعترضها في تنفيذ وظائفها وذلك بالحرص على تطبيق الإصلاحات والأخذ بعين الاعتبار المقترحات المطروحة عليها خاصة في مجال التنمية من خلال وضع وتنفيذ مختلف البرامج التنموية وتبني كل الأفاق والتطلعات التي من شأنها الارتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية في إطار ما يعرف بالتنمية المحلية المستدامة وذلك لتعزيز وتقوية التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل والموافق لشروط الاستدامة إذ تستهدف تحقيق التوازن المستدام بين مختلف المناطق.

ومن خلال ما تم التطرق إليه سابقا يمكن الخروج ببعض النتائج منها :

- إن تمكين الإدارة المحلية يكون من خلال إعطائها المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات والموارد المالية حتى تستطيع تلبية احتياجات المواطن المحلي الأساسية من سلع وخدمات والتي هي إحدى قضايا التنمية المحلية.
- إن التنمية المحلية المستدامة تلعب دورا كبيرا في ترقية المجتمعات والنهوض بها.
- إن التنمية المحلية المستدامة هي عملية تسعى من خلالها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة الارتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

- إن التنمية المحلية المستدامة تسعى إلى تحقيق من وطأة الفقر من خلال تقديم حياة أمنة ومستدامة مع الحد من تلاشي الموارد الطبيعية والتدهور البيئي والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي.
- إن التنمية المحلية عملية مركبة وحركة ديناميكية تتوخى تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وبهذا فهي عملية ليست عفوية بل هي منظمة ومخططة تهدف الانتقال من وضع إلى وضع أحسن من سابقه.
- إن الإدارة المحلية هي الأكثر قدرة على تقديم الخدمات للمواطن المحلي بشكل يحقق الكفاءة والفعالية والاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.
- إن البلدية هي الأكثر قرب ومعرفة بالموارد المحلية المتاحة والقادرة على التعريف بها لجذب الاستثمارات وإحداث حراك اقتصادي يحقق تنمية مستدامة محلية فعالة.
- إن المساعي التي تقوم بها الجزائر في النواحي التشريعية والمؤسسية وإنشاء هياكل إدارية في سبيل تجسيد التنمية المحلية المستدامة إلى واقع ملموس، لم تترجم إلى أفعال ومبادرات حقيقية على الميدان، مما يستدعي مراجعة أدوات وآليات تنفيذ هذه السياسة بطرح البدائل المتاحة من خلال الإشراف الفعلي للإدارة المحلية والمجتمع المدني في إطار الحوكمة.
- إن ممارسة مهام البلدية بشقيها الخدماتي والإنمائي تتطلب معرفة إحصائية لواقع النطاق البلدي الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي، فالمعطيات الإحصائية تساعد المجلس البلدي على اتخاذ قرارات تتناسب مع حاجات المواطنين كما أنها تساعد في عملية التخطيط على المدى البعيد وفي تحديد مؤشرات التنمية المحلية المستدامة.
- فيما يخص علاقة البلدية بالمواطنين يلاحظ عدم تفعيل آليات مشاركة المواطنين في العمل البلدي حددها القانون، ومنها المشاركة والحضور لدورات المجلس الشعبي البلدي العادية أو الانضمام إلى اللجان الدائمة والمؤقتة والتي تضم أشخاص خارج المجلس.

➤ التوصيات

- ضرورة تبني الحكومة لإستراتيجية اصلاحات سياسية وإدارية واضحة وطموحة خاصة على مستوى الجماعات المحلية.
- ضرورة إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية.

- ضرورة تفعيل المجتمع المدني من مشاركة القطاع الخاص والجمعيات في العملية التنموية المحلية بحكم القرب منها وتوفير متطلبات المعيشة.
- إدارة أموال الهيئات المحلية (البلدية) ومواردها الطبيعية بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة من أجل ضمان مستوى معيشي كريم للأجيال الحالية أيضا بدل الجهد لضمان مستوى معيشي رفيع للأجيال القادمة.
- القضاء على الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية، وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاقتصادية والاجتماعية.
- التشجيع على إنشاء جمعيات لحماية البيئة وحث المواطنين وتحفيزهم على المشاركة في القرار والتركيز على المبادرة التطوعية كعنصر فعال لتعاون المواطنين فيما يحل مشاكل البيئة.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.
- لا بد من الاستثمار في المورد البشري الكفاء على المستوى المحلي بالبلدية بحيث لا بد من ضرورة حياة المنتمين للجماعات المحلية لمؤهلات علمية وفنية وتقنية تتناسب مع المهام الموكلة لها ومع متطلبات الواقع والعصر.
- ضرورة الاستثمار في المشاريع ذات العوائد والأرباح والتي تمكن من توفير مداخل للهيئات المحلية وعدم الاعتماد على إعانات الدولة التي تؤدي إلى عرقلة السير الحسن لتطور المشاريع.
- تفعيل العمل البلدي على مستوى أصغر ، وتعميم مفهوم " لجان الأحياء".
- على المستوى القانوني تفعيل النصوص المتعلقة بالبلدية في مجال الخدمات العامة دعمها من خلال منح سلطات أوسع للمجالس الشعبية المنتخبة.
- دعم وحدات التنمية المحلية في البلديات لإعداد الخطط الإستراتيجية وخطط التنمية المحلية في بلدياتهم.
- التنسيق مع دوائر الوزارة المختلفة حول الخطط والاستراتيجيات وخطط التنمية المحلية في البلديات بهدف ملائمتها مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية.

قائمة المصادر

والمراجع

➤ الكتب:

- 1- خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2007 ،
- 2- عبد الله خبابة ، رابع بوقرة ، الوقائع «الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية ، التنمية المستدامة ، جامعة ، الإسكندرية ، 2009
- 3- عبد القادر محمد عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية 2003
- 4- سعد طه علام التنمية و الدولة، دار ط «بة للنشر والتوزيع، 2004،
- 5- عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطه ا و أدوات قياسها دار الصفاء للنشر و التوزيع
- 6- العوضي ، سعد عبد الله البيئة و التنمية المستدامة، الجمعية العربية لحماية البيئة. 2003 الأردن
- 7- عبد الجبار محمد العبيدي خرافة التنمية والتنمية المستدامة، الأردن دار الجامد للنشر والتوزيع، 2008
- 8- محمد علي وردم باتر، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان : المملكة الأردنية الهاشمية، 2002
- 9- إلياس بيضون، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، بحوث وأوراق المؤتمر العربي الساد للإدارة البيئية، مصر 2007
- 10- احمد خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، مصر : الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999.
- 11- الدسوقي عبده إبراهيم، التغير الاجتماعي والوعي الطبقي تحليل نظري، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2004
- 12- وفيق أشرف حسونة، معوقات التنمية الريفية في العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1981
- 13- نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، التنمية كيف؟... ولماذا؟ ، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2001
- 14- ابراهيم ربحان وآخرون، مقدمة في خدمة المجتمع الريفي، القاهرة، 1998
- 15- سليمان الرباش وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص 179
- 16- أكرم عبد النبي ألعبيدي، الإدارة والتنمية في ليبيا بنغازي جامعة فارينونس، ليبيا، 1995، ص 91
- 17- فؤاد بن غضبان التنمية المحلية ممارسات وفاعلون عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

-
- 18- ميشيل تودا رو ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، السعودية: دار المريخ.
- 19- نائل عبد الحافظ العوامل إدارة التنمية الأسس النظريات التطبيقات العلمية عمان: دار زهران للنشر، ط1، 2010.
- 20- وائل عمران علي، دور الشراكة والتمكين والمجتمعي في تفعيل ال تنمية المحلية المستدامة في مصر، نشرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية 2014.
- 21- عبد النور ناجي، مقال: نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، بدون سنة النشر
- 22- محمد الصالح الشيخ الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة وو سائل الحماية منها الإسكندرية : مكتبة ومطبعة الشعاع، ط2، 2002.
- 23- البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ اس تراقي جيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن، 2014
- 24- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم الاقتصاد، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، «2009.
- 25- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم الاقتصاد، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، «2009
- 26- علي كريم العمار، مقدمة في مفهوم تنمية الإقتصاديات المحلية، العراق، جامعة بغداد: دار الخليج العربي، 2001
- 27- مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مصر، القاهرة، 1994
- 28- علي كريم العمار، مقدمة في مفهوم تنمية الإقتصاديات المحلية، العراق، جامعة بغداد: دار الخليج العربي، 2001
- 29- محمد إسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مصر، مكتبة الإسكندرية، 1983
- 30- محمد رياض عاتيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملية للتنمية الريفية، مصر، مكتبة الإسكندرية، 1989
- 31- سعد طه علام، التخطيط مع السوق، الطبعة الأولى، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2005.
- 32- موسى خميس مدخل إلى التخطيط دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- 33- عماد صلاح الدين عبد الرزاق الشيخ داود الفساد والإصلاح إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2003

- 34- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- 35- وسيلة السبتي ، تمويل التنمية المحلية، تارك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، 2009
- 36- حسين درويش عبد الحميد الإنسان المصري ودوره في التنمية، مصر ، الدار المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984
- 37- علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، الأردن دار وائل للنشر، عمان، 2002
- 38- خالد سمارة الزغبى، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985
- 39- سيد احمد عبد الخالق، مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996.
- 40- خالد سمارة الزغبى، تشكيل المجالس المحلية وآثره على مكافحتها في نظام الإدارة المحلية دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 1993.
- 41- عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزلط، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها وأساليب قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2007.
- 42- أحمد عبد الفتاح ناجي التخطيط للتنمية في الدول النامية، صنعاء، المكتب الجامعي الحديث، 2011.
- 43- مصطفى زايد التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986
- 44- عولمي بسمة، تبعية الموارد الجبائية للسلطة المركزية وأثارها على عجز البلديات في الجزائر للإشارة إلى بلديات ولاية تبسة كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تبسة
- 45- عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

➤ مقالات و مجالات و ملتقيات

- 1- مصطفى كمال ، تاثير المناخ سيؤثر على امن وسلامة العالم كله ، مقالة العدد 170 اكتوبر 2007
- 2- مراد ناصر التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل العدد 26، 2010،
- 3- تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1987
- 4- الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات مجلة الباحث ، 2016، عدد 16

-
- 5- محمد عبد البديع، 1990. اقتصاد حماية البيئة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة العدد 419/420 يناير.
- 6- نور الدين، هرمز النمو والعمالة و الفقر في البلدان النامية مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29 العدد 1، 2007
- 7- نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ملتقى ضمن المداخلات الوطنية حول التنمية المحلية المستدامة، المركز الجامعي بالمدينة جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008.
- 8- شريف عمر، الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية، مداخلات ضمن الملتقى الأول حول التنمية بالجزائر، المركز الجامعي ببرج بوعرييج، معهد علوم الاقتصاد وعلوم التسيير ، 2008.
- 9- سهام عبد الكريم، حماية البيئة مطلب إستراتيجي لتحقيق التنمية المحلية مداخلات ضمن الملتقى الوطن الثالث حول التنمية المحلية من البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدينة، جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008.
- 10- حسن بشير محمد نور، التنمية المحلية بين المفهوم والخيارات عن مجلة الوسط الإقتصادي، الخرطوم، 2010
- 11- إبراهيم عبد الطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية عن مجلة الإدارة، العدد 3 مجلد 24، جانفي 1992.
- 12- وهاب نعمون سمية سريدي، مكانة الولاية والبلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مداخلات مقدمة للملتقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 08 ماي 45، قالمة 9-10 سبتمبر 2014.
- 13- غانم عبد العالي العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة لندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت، 2002
- 14- بن شعيب نصر الدين شريف مصطفى، الجماعات 'إقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر'، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
- 15- رشيد زرواتي، مهدي عوارم ، القطاع الخاص 'سياسة التشغيل في الجزائر، التطور والطموح فالتحديات، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 22، 2017.
- 16- بلقاسم العباس أزمة البطالة في الدول العربية تقييم استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دولة الكويت"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد 02 ، المجلد 10، 2008.

- 17- بوسالم ابو بكر، بوفنش وسيلة، التوجه نح' القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد ، خاص، المجلد رقم (2) ، أفريل 2018.
- 18- أحمد قايد نور الدين وبن زاف لبنى، تطبيق مفهوم الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (ورقة قدمت في الملتقى الوطني حول : إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، يومي : 06-07، ديسمبر 2017 ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
- 19- الأخضر أبو العلاء عزى التنمية المحلية والحكم الراشد، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد والتنمية المحلية، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر.
- 20- حمدي زينب، سلركة أسماء، مشاريع التمويل الاخضر كتوجيه جديد نحو بيئة خضراء، مجلة الاجتهاد للدارات القانونية والاقتصادية، العدد 01، 2020.
- 21- ابراهيم بوزيان، أبو رواني التمويل البيئي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات جامعة الاغواط، العدد 01. بدون سنة النشر
- 22- طالي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 06، 2008، ص 205

➤ أطروحات ومذكرات

- 1- خنقري خيضر تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011
- 2- بوزيد سايح دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بال دول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013
- 3- يلحيرش عبد الحق مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في قانون المؤسسة و التنمية المستدامة، التنمية المستدامة و تحدياتها، جامعة عبد الحميد بن باديس ، ، مستغانم ، 2018
- 4- عصماني خديجة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج ، 2013
- 5- غالية الحبال، التنمية المستدامة، دراسة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في الهندسة البيئية ، دمشق 2003.
- 6- هشام سالم الربيعي (اثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة إلى بلدان الاسكو) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2004

-
- 7- مريم بوعشير دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011.
- 8- إبراهيم مباركي ترشيد استخدام الطاقة وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مستقبلية آفاق 2030، (مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة 2013/2014.
- 9- لمية رزراق التنمية المستدامة وإستراتيجية تطوير بدائل الطاقة في الجزائر، مذكرة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013
- 10- أمال بودادة، ميزانية البلديات والتنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2011-2012.
- 11- سامي بولقرون اللامركزية الإدارية والإقليمية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر ، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص حوكمة محلية، جامعة قسنطينة 03، 2013-2014.
- 12- كريمة أفيتيس معيقات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 03، 2013-2014
- 13- كريمة أفيتيس معيقات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2013-2014
- 14- ريم عيسوس وآمنة مونداس الصحافة المكتوبة ودورها في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص حوكمة محلية، جامعة قسنطينة 03، 2012-2013
- 15- بومدين طاشمة، إستراتيجية التنمية السياسية، دراسة تحليلية ل متغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه جامعة الجزائر، 2007.
- 16- عكوش عبد القادر التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 2004.

- 17- وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية الجزائر : جامعة باتنة، 2010.
- 18- يوسف نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة تيزي وزو 2000/2008، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس 2010.
- 19- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012.
- 20- عبد الباسط حدد دور الجماعات الإقليمية في تدعيم الاستثمار الم حلي «، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون عام للأعمال جامعة ورقلة 2013.
- 21- عبد الصمد سعودي، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر 2001-2014 أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2016.
- 22- عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998 - 2012 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

المخلص:

إن الحديث عن التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة يقضي حتميا للحديث عن التنمية المحلية، تلك التي تراعي الأبعاد الخصوصية للإقليم المحلي من جهة وقطاعات المجتمع المحلي من جهة أخرى، ولقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلى تدعيم البلدية وجعلها أداة للتنمية المحلية باعتبارها أقرب إلى معرفة الحاجات المحلية والأقدر على تجسيدها وتنفيذها بحكم اتصالها المباشر مع المصالح المحلية.

إن التنمية المحلية المستدامة تتحقق بتكاثف الجهود الشعبية والحكومية، وهذا ما يتمثل أساسا في الدور الفعال الذي تلعبه البلدية من خلال تشجيعها للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قطاع الفلاحة وبتالي تخفيض البطالة، كما تساهم في مكافحة الفقر عن طريق توفير الرعاية الصحية الكاملة للسكان المحليين وضمان السكنات لهم وغيرها من الخدمات الاجتماعية، كما لها دور مهم في مكافحة الأمية فهي الداعم الأساسي لرفع الكفاءة الثقافية بتنشيط النشاطات الثقافية والرياضية وتولي أهمية للقطاع السياحي من خلال الاهتمام بالمعالم الأثرية والتاريخية والمناطق الترفيهية.

Résumé:

La Discussion du sujet du développement national global et durable consiste à parler forcément du développement local, ce dernier prend en considération les visions spécifiques de l'espace local d'un côté et les secteurs de la société local d'un autre côté, pour cela, l'Algérie n'a cessé depuis l'indépendance de soutenir l'APC et la rendre un moyen de développement local en la considérant la plus proche et la plus qualifiée pour dépister les besoins locaux et les résoudre de la meilleure façon en collaboration avec les autres services

La concrétisation du développement local durable consiste à la mise en œuvre de l'unification des efforts populaire et gouvernemental, chose qui

se traduit dans Le rôle de l'APC a partir des encouragements apporte pour les particuliers ainsi que Les petites et moyennes entreprises en plus des subventions de différents autres secteurs, comme elle joue le rôle de combattre la pauvreté en offrant la Disponibilité des soins aux habitants locaux et leur assure le logement et différents autres services.

L'APC a pour mission aussi un rôle très important dans le combats contre l'analphabétisme et c'est elle-même qui travail a relevé le niveau des compétences culturelles en organisant les festivités culturelles et sportives et la prise en charge du secteur du tourisme tel que la préservation des ruines et sites historiques ainsi que les aires de distractions.